

## النظرة العلوية والنظرية الغزالية إلى شروط الحاكم ومتطلباته؛ دراسة مقارنة بين آراء الإمام علي (ع) وأبي حامد الغزالي

\*سمية سلمانيان

أستاذة مساعدة في قسم الإلهيات، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بوعلي سينا، همدان، إيران

تاریخ القبول: ١٤٠٣/٨/٩      تاریخ الوصول: ١٤٠٣/٣/١١

### الملخص

تأسيس الحكومة الإسلامية وإقامة النظام العادل والراشد هو أحد المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي الإسلامي، والذي كان محل اهتمام المفكرين المسلمين منذ القدم، وقد حددوا الواجبات لكل من الحكام والرعاة بحيث في ظلّها ومع تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، يستطيع المجتمع أن يزدهر ويتقدم. تهدف هذه الدراسة إلى استعراض وظائف الحاكم وواجباته عند الإمام علي (ع) وأبي حامد الغزالي ومعرفة شروط ومتطلبات تحقيق الحكومة الإسلامية المنشودة في نظرهما. وبناء على ذلك انطلقت الدراسة من سؤال بخني مفاده: ما أوجه التشابه حول شروط الحاكم ومتطلباته بين الإمام علي (ع) وإمام معمصوم وخليفة للمسلمين وأبي حامد الغزالي كأحد الشخصيات البارزة المؤثرة في العالم الإسلامي. وحاولنا من خلاله الوقوف على الروافد المعرفية والفكيرية المشتركة لديهما في موقفهما من الحاكم وواجباته وتوضيح أهم الحلول المطروحة في منظومتهما الفكريتين التي تحد من الاستبداد والغطرسة، وتسبب إقامة حكومة إسلامية مثالية. فرضت طبيعة البحث اختيار المنهج الاستقرائي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج المقارن لمعالجة مشكلة البحث. وكان من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أن كلاً منها جعل مساحة واسعة من فكره لبحث الواجبات التي يتحملها الحاكم وعماليه وأن الحاكم الإسلامي من أجل إقامة نظام عادل قائم على التعاليم الإسلامية، يجب أن يتلزم بشروط ومتطلبات يمكن تقسيمها إلى الشروط الواجبة توفرها في الحاكم والشروط الواجبة تجنبها من قبله. وإذا التزم الحاكم بهذه الشروط والمتطلبات، فإن له أيضا حقوقا يجب على الناس مراعاتها ومساعدتها في القيام بواجباته وتحقيق أهدافه، أما عن روافددهما الفكرية والمعرفية فإن كليهما ارتوى من غير القرآن الكريم وارتشف من ينبوع السنة النبوية الشريفة.

**الكلمات المفتاحية:** شروط الحاكم، واجبات الحاكم، الفكر السياسي، الإمام علي (ع)، أبوحامد الغزالي

**١- المقدمة**

من القضايا المهمة والمحورية في الفكر السياسي الإسلامي، والتي ظلت محل اهتمام القادة الدينيين والمفكرين الإسلاميين منذ زمن طويل، ولها مكانة خاصة في الفقه الإسلامي، هي مسألة واجبات الحاكم والحكومة الإسلامية. وما يجب فعله وما لا ينبغي فعله من قبل الحاكم لتوجيه المجتمع نحو التقدم والتطوير وإنشاء نظام عادل يقوم على التعاليم الدينية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قام القادة والمفكرون المسلمين، بالاعتماد على المصادر الإسلامية الغنية مثل القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، بتعداد شروط الحاكم وصفاته، ومن خلال التأكيد على تطبيقها وترك الصفات غير المرغوب فيها، لقد حاولوا إنشاء حكومة منشودة ومثالية. وبالطبع في هذا الاتجاه، مع التأكيد على شروط الحاكم ومتطلباته، قد حددوا أيضاً واجبات على الناس أنه إذا التزم الحاكم الإسلامي بواجباته، فيجب على الناس أيضاً القيام بواجباتهم، والتي تشمل الطاعة والمسؤولية.

ومن القادة والأئمة الدينيين الذين أكدوا على هذه المسألة، وتحدثوا بطرق مختلفة عن معلم النظام الإسلامي ومتطلباته، وحثوا المسؤولين على تفريده على أكمل وجه، وبدون مجاملات، هو أمير المؤمنين علي (ع) الذي كان خليفة المسلمين وإمامهم لمدة خمس سنوات، وهو بصفته إماماً معصوماً أكد في رسائله إلى ولاته في جميع أنحاء العالم الإسلامي على إقامة الشريعة الإسلامية والالتزام بالمبادئ الأخلاقية الإنسانية واحترام حقوق الناس. «إن الغاية من السياسة عند الإمام بلا شك هو لتكوين دولة الحق وإقامة حكم الله في الأرض ونشر العدل والفضيلة» (سالم، ٢٠٠٧: ص ٣٢٤). ومن بين المفكرين المسلمين في القرون الإسلامية الوسطى، يحظى أبو حامد الغزالي بمكانة خاصة وبارزة وبعد علماً من أعلام الأمة الإسلامية ومعلماً زاخراً من معلميها والذي يمثل مدرسة إصلاحية عظيمة ويحظى بمكانة مرموقة قلّ من وصل إليها من العلماء المصلحين. من بين التراث العظيم الذي تركه الغزالي يمكن أن نذكر كتاب «الثير المسبوك في نصيحة الملوك» الذي كتبه في أصول الحكم وإدارة الدولة، وفي موضوع الحكمة العملية المبنية على الدين لتوجيه وإرشاد الملوك والوزراء والحاشية، وقدمها سنة ٥٠٣ للهجرة إلى السلطان سنجري السلاجوفي. يحوي الكتاب التعاليم في كيفية إدارة الدولة وسياسة الحكام والوزراء والموظفين وإصلاح الفساد. يهدف هذا البحث إلى تسلیط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف في آراء ووجهات نظر الإمام علي (ع) وأبي حامد الغزالي فيما يتعلق بالأحوال والأوصاف المؤاتية والكريمة والأحوال والأوصاف الديمية والمنهي عنها لحاكم الأمة الإسلامية في نظامهما الفكري والديني ومعرفة روادهما المعرفية والفكرية المشتركة في هذه الآراء، وتوضيح أهم الحلول المطروحة في منظومتهما الفكرية التي تحد من الاستبداد والغطرسة وتسبب إقامة حكومة إسلامية مثالية. المنهج المتبوع في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة أفكار كل منهما ومعرفة أوجه

التشابه عندهما. من الجدير بالذكر أنه تم جمع كلام الإمام علي (ع) وأبي حامد الغزالي وآرائهم المرتبطة بموضوع البحث، من كتاب نهج البلاغة وغير الحكم ودرر الكلم للإمام علي (ع) والتبر المسووك في نصيحة الملوك للغزالى، وتم الاقتصار على المعانى المشتركة في هذه الكتب الثلاثة، ثم مقارنتها وتحليلها وعرضها والبحث عن روافدها في نمير القرآن الكريم وينبوع السنة النبوية الشريفة. وذلك لأن «النظام السياسي للحكم في الدولة الإسلامية يرجع إلى أحكام القرآن والسنة بصفة أساسية، وهذا المصدر يتميز بالمرونة التي تلائم جميع الأرمان والمجتمعات مع المحافظة على القواعد الكلية التي أوردها المصادران المذكوران» (شريف، ١٩٩١: ص ٢٧). تكمن أهمية البحث في طبيعة الموضوع الذي يسعى إلى معالجته بسبب كونه أحد الموضوعات الحيوية والأساسية التي تستكشف الشروط والمتطلبات الأساسية لإقامة الحكومة الإسلامية المثالية استناداً إلى مصادر دينية ثرية، وآراء كبار المفكرين والأعلام كما أنه يمكن التطلع إلى الفكر السياسي لدى المفكرين المسلمين الأفذاذ بغية الاستفادة منها والارتقاء من معينها.

أما إشكالية البحث فتتلخص في الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما هي أوجه الاختلاف والاتفاق في نظرية الإمام علي (ع) وأبي حامد الغزالي إلى وظائف الحكم ومتطلباته؟
٢. ما هي الحلول المطروحة عند الإمام علي (ع) والغزالى للحد من الاستبداد السياسي وإقامة الدولة الإسلامية المنشودة؟
٣. ما هي الروافد الفكرية والمعرفية المشتركة التي ارتوى منها كل منهما؟

#### ١-١. الدراسات السابقة

لم أعنّ على بحث علمي أو أكاديمي – بحسب اطلاعي بعد البحث والتفتيش – عن مقارنة الفكر السياسي لدى الإمام علي (ع) وأبي حامد الغزالى. إلا أنه هناك عدد من دراسات وأبحاث منفردة متفرقة حول الفكر السياسي لكل منهما يمكن تقسيمهما على النحو التالي:

ترى دراسة فارسية بعنوان «حكومة و حقوق متقابل مردم و زمامداران در نهج البلاغه: الحكومة والحقوق المتبادلة بين الناس والحكام في نهج البلاغة» أن هدف الحكومة عند الإمام علي (ع) هو التقرب إلى الله ولذلك يتطلب من الولاة حماية الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطنين المسلمين وغير المسلمين، سواءً أيفقون معه أم يختلفون معه ومن ناحية أخرى، يتطلب من الناس مساعدة الحكومة العلمية على تحقيق أهدافها بإخلاصهم و QS كفهم بالبيعة التي كانت لهم مع الإمام (ع).

ترى دراسة «حقوق المواطن في نهج البلاغة بالاستناد إلى الخطبة ٢١٦» أن الشعب والحاكم وفق تعاليم نهج- البلاغة لديهما حقوق مشتركة يجب على كل منهما الالتزام بها وعدم احترام حقوق كل من هذين سيكون له عواقب ضارة.

ترى دراسة «إشكاليات الحكومة والمجتمع الديني في نهج البلاغة (العنصر الاجتماعي والثقافي نموذجاً)» أن آفات الحكومة الدينية في العديد من المجالات آفات ثقافية، وأن دائرة تأثيرها واسعة للغاية ثم تدرس أبعاد الضرر وعناصره في الحكومة والمجتمع الديني في شتى المجالات في ضوء تعاليم نهج البلاغة.

أما بالنسبة لآراء الغزالي فإن هناك دراسات تناولت آثاره وأرائه السياسية بشكل منفرد ومنها:

ترى دراسة بعنوان: «رسالة الإمام أبو حامد الغزالي إلى السلطان محمد بن ملكشاه السلاجقي؛ القراءة التاريخية» أن الغزالي في رسالته الموجهة إلى السلطان السلاجقي والتي نشرت ضمن كتاب صغير الحجم بعنوان «بغية المريد في رسائل التوحيد» قد تأثر بأفكار أسلافه ومعاصريه من المفكرين منهم الوزير نظام الملك الذي قد نبه الملكشاه سابقاً.

ترى دراسة فارسية بعنوان «طرز بيان غزالی در نصیحة الملوك برای انتقال مفاهیم مورد نظر خود: أسلوب الغزالی في نصيحة الملوك للتعبير عن أفكاره ومفاهيمه» أن الغزالی للتعبیر عن أفكاره اعتمد على خطاب أدبي وأسلوب فني ومؤثر ولتحقيق هذا الهدف أكثر من توظيف الفنون البدعية والبيانية والطبعان الفنية.

ترى دراسة فارسية أخرى بعنوان «گفتمان‌های خدا-خليفگی و خدا-پادشاهی: خطابات الله-الخلافة والله-السلطان» أن الغزالی في نصيحة الملوك يعتبر السلطان ظل الله على الأرض وإذا توفرت فيه شروط العدل والانصاف والتزم بها، وأقام الحدود الإلهية والشريعة الإسلامية وجب على الرعية طاعته.

ترى دراسة فارسية بعنوان «مهار قدرت سیاسی از دیدگاه محمد غزالی: تقیید السلطة السياسية من منظور محمد غزالی» أن حلول الغزالی ومقترحاته لتقييد سلطة الحاكم جاءت نتيجة للتأمل في التعاليم الدينية ومعرفة ظروف الحياة في عصره، واعتبر إعطاء الشرعية الدينية للحكام مشروعًا يمارس العدالة وبسطها في المجتمع.

يتبيّن من مراجعة الدراسات السابقة عدم وجود بحث منفرد يدرس شروط الحاكم ومتطلباته في ضوء فكر الإمام علي (ع) وأبي حامد الغزالی دراسة مقارنة تتحرى عن روافدهما الفكرية والمعرفية وتأصيلها عندهما، فلذلك إن هذه الدراسة جديدة في نوعها تحاول ملء هذه الفجوة البحثية.

## ٢- خصائص الحكومة الإسلامية وواجباتها

قبل الدخول في موضوع البحث لا بد من تقديم تعريف بالحكومة الإسلامية وخصائصها وأهدافها. إن وجود الحكومة - سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية - من وجهة نظر جميع العلماء والفقهاء الإسلاميين، أمر ضروري، لإحلال الأمن ومنع الفوضى، بحيث يقول نعمان السامرائي عن ضرورة تشكيل الحكومة: «إن الدولة ضرورة اجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها في جميع الأحوال؛ وذلك لأن المجتمع الإنساني حاجة نفسية للكائن البشري» (شمس الدين، ١٩٥٤: ص ٢٧). أما شروط وخصائص الحكومة الإسلامية وواجباتها تجاه الشرع والناس فقد كانت ولا تزال محل اهتمام علماء الإسلام منذ زمن طويل، وقد كتبوا كثيراً في هذا الصدد وحاولوا بيان شروط وواجبات الحكومة الإسلامية والحاكم الإسلامي بالاعتماد على المصادر الإسلامية الصحيحة وأعطوها صفة وطبيعة خاصة تميزها عن غيرها من الحكومات. منهم أبو الأعلى المودودي الذي رأى أن «الحكومة الإسلامية ذات مزاج خاص، فهي داعية تحاول إقامة الدين في دائرة سلطتها كما أنها تجتهد في عرض رسالة الإسلام على الأمم الأخرى أمام أعينهم، إذن فهي مبلغة وتعلمة تتجهز مهامها وتؤدي عملها على أساس الخبرة والأخوة والشورى والرحمة والمشاركة الوجданية وهذا هو مزاجها الخاص» (المودودي، ١٩٧٦: ص ٨٨). والحاكم في المجتمع الإسلامي، على عكس المجتمعات الأخرى، يجب أن يكون لديه المعرفة والوعي بأحكام الشريعة، وأن يحاول إقامة العدل وتوسيعه قدر استطاعته، «والشروط التي ينبغي توفرها في الحاكم الإسلامي نابعة من طبيعة الحكومة الإسلامية. فإنه بغضّ النظر عن الشروط العامة كالعقل والبلوغ وحسن التدبير، هناك شرطان مهمان هما العلم بالقانون والشريعة الإسلامية والعدالة» (الخميني، ٢٠١١: ص ٦٦). وفي النظرة الإسلامية، لا يمكن للحاكم أن يكون مطلقاً ويفرض إرادته على الناس بأي شكل من الأشكال؛ لأن السيادة في الحكومة الإسلامية مبنية على إرادة الأمة التي تعمل في إطار الشريعة، وما دام الحاكم يتصرف في هذا الإطار فهو مشروع ومميز، وعلى أفراد الأمة الطاعة له، «والسيادة في الدولة الإسلامية تستند إلى إرادة الأمة التي تعمل في نطاق الشريعة الغراء، وتعتبر السيادة مشروعة ومميزة طالما كانت في نطاقها الشرعي، ومتى تم اختيار الخليفة على هذا الأساس وبالشروط المطلوبة فيه، تعين على أفراد الأمة الدخول في طاعته» (شريف، ١٩٩١: ص ٢٩).

من المكونات الأساسية الأخرى للحكومة الإسلامية التي أكد عليها العلماء هو الشورى. إن التشاور مع العلماء وأهل الاختصاص في الحكومة الإسلامية، أمر مهم لدرجة أنه يوضع بجانب العدالة، وقد أكد علماء الإسلام على أهميته ومنعوا الحاكم من الغطرسة والاستبداد: «ومن أهم المبادئ والقواعد التي أكدتها الشعوب والتي يجب على كل حكومة إسلامية أن تلتزم بها بل هي أهم الركائز التي ترتكز عليها: الشورى والعدل» (المصدر نفسه، ص ٣١).

ويقول ابن تيمية في وجوب الشورى واجتناب الغطرسة والفردية في كتابه "السياسة الشرعية": «لا غنى لولي الأمر عن المشاورة، فإن الله تعالى أمر نبيه (ص) فقال تعالى: ﴿وَشَارُونَهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَرَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾، وقد قيل: إن الله أمر بما نبيه لتلقيف قلوب أصحابه، وليركتدى به من بعده، وليسخراج منهم الرأي فيما لم ينزل فيه وحي من أمر الحروب والأمور الجزئية وغير ذلك، فغيره (ص) أولى بالمشورة» (ابن تيمية، ١٩٦٦: ص ١٥٧). وتبلغ أهمية الشورى في النظام الإسلامي، إلى حد أن ابن عطية يعتقد بوجوب عزل الحاكم الذي لا يتشاور مع أهل الكفاءة والثقة: «الشورى من قواعد الشريعة، وعزائم الأحكام ومن لا يستشر أهل العلم فعزله واجب، وهذا مما لا اختلاف فيه» (نعمان السامرائي، ٢٠٠٠: ص ١٧).

وفيما يلي نتناول شروط الحاكم الإسلامي وصفاته من وجهة نظر الإمام علي (ع) وأبي حامد الغزالي في مباحثين تحت عنوان الشروط الواجب توفرها والشروط الواجب تجنبها في الحاكم، وأخيراً نختتم حديثنا بمناقشة تحت عنوان "حق الحاكم عند الالتزام بواجباته".

### **أولاً: الشروط الواجب توفرها في الحاكم**

قد ذكر كل من الإمام علي (ع) وأبو حامد الغزالي للحاكم مهاماً وواجبات يجب عليه الالتزام بها ومراعاتها من أجل تكوين نظام إسلامي عادل. وبالطبع فقد نظر كلاهما إلى القرآن والسنة النبوية الشريفة بهذه الشروط والواجبات التي أوكلاها إلى الحاكم، والتي نستعرضها فيما يلي:

#### **١. مجالسة العلماء الصالحين واستشارتهم**

من الشروط والواجبات التي وضعها أمير المؤمنين (ع) للحاكم الإسلامي استناداً إلى القرآن الكريم وأكد عليها هو مخالطة العلماء الصالحين. وتمثل أدلة الشورى في القرآن الكريم والسنة النبوية؛ إذ إن الله تعالى أمر رسوله (ص) بالشورى واستشارة ذوي الاختصاص وقال: ﴿وَشَارُونَهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَرَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران ١٥٩). أما بالنسبة إلى السنة النبوية فيروي عن الرسول (ص) أحاديث كثيرة في هذا المقام منها: «المستشير معان، والمستشار مؤمن، فإذا استشير أحدكم فليشر بما هو صالح لنفسه» (عبدادي اللحرجي، ٢٠٠٥م، ج ٤، ص ٢٢). ومن ثم إن الإمام علي (ع) في عهده الحالد مالك الأشتر حين ولاده مصر أمره بأن يجالس العلماء والحكماء ويكثر من مباحثتهم ومناقشتهم حتى يتم تصحيح أمور البلاد من خلال هذه المناقشات حيث يقول: «وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ الْعُلَمَاءِ وَمُنَاقَشَةَ الْحُكَمَاءِ فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرٌ بِالْأَدْكَ وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ» (نحو البلاغة، الرسالة ٥٣).

في الحقيقة أن الإمام في هذا القسم من كتابه ينصح مالكاً بأن يرفع مستوى علمه دائمًا بمصاحبة الشيوخ والعلماء حتى يصبح أكثر إماماً بأصول الحكم، لأنه عندما يزيد علم الحاكم ومعرفته، سيتم إصلاح شؤون البلاد، وستظل تقاليد الماضي الطيبة باقية. ومن بركات مجالسة العلماء ومحادثتهم أن الإنسان إذا لم يعلم شيئاً علّمه، كما قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في موضع آخر: «منْ أَكْثَرَ مُدَارَسَةَ الْعِلْمِ لَمْ يَتَسَعَ مَا عَلِمَ وَاسْتَفَادَ مَا لَمْ يَعْلَمْ» (غرا الحكم، الحكمة ١٢٦٣). يعني أن من يكثر من النقاش العلمي لن ينسى ما تعلمه، وسيتعلم ما لم يعرفه. ويدعو الناس إلى مجالطة العلماء ليصير علمهم عالياً، وأخلاقهم طيبة، وروحهم طاهرة: «جَالِسُ الْعُلَمَاءِ يَرْدُدُ عِلْمَكَ وَيَحْسُنُ أَدْبَكَ وَتَرْكُ نَسْنَكَ» (المصدر نفسه، الحكمة ٤٧٨٦). إن العالم والمعلم عند الإمام (ع) لهما مكانة سامية حيث يجعل الأب والمعلم في مستوى واحد، ويطلب من الإنسان أن يحترم المعلم كأبيه في أي مكانة ومنزلة كان: «فَمَّا عَنْ مَجِلسِكَ لِأَبِيكَ وَمَعْلِمِكَ وَإِنْ كُنْتَ أَمِيرًا» (المصدر نفسه، الحكمة، ٢٣٤١). ويعتبر الإمام (ع) أهل الحكم والعلم والخبرة وبعد النظر من أفضل من يستشيرهم: «خَيْرٌ مَنْ شَأْوَرَتْ ذُوو النُّهَى وَالْعُلَمَاءُ وَأَوْلُوا التَّجَارِبِ وَالْحَذْرَمْ» (المصدر نفسه، الحكمة ١٩٩٠). وفي نفس الوقت يتتجنب استشارة الجاهل لأن رأيه يؤدي إلى هلاك الإنسان: «رَأَيْتُ الْجَاهِلَ يُرْدِي» (المصدر نفسه، الحكمة ٥٤٢٥).

إن الغزالي يدعو الملوك إلى التشاور ومحالسة أهل العلم ويرى أن صحبة هذه الطبقية تجعل الملوك وتنزيتهم وترفع مكاناتهم وتضمن بقاء حكومتهم: «خَيْرُ الْمَلُوكِ مِنْ جَالِسِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَيَقَالُ إِنَّ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ تَجْمَلُ بِالنَّاسِ وَالنَّاسُ يَتَجَمَّلُونَ بِالْعِلْمِ وَتَعْلُوْ أَقْدَارُهُمْ بِالْعُقْلِ وَالْعِلْمِ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِقَاءُ الْعَزِّ وَدَوَامُهُ وَالْعُقْلُ بِقَاءُ السُّرُورِ وَنَظَامُهُ» (الغزالي، د.ت، ٨١). وينبغي للملك أن يستمع لنصائح العلماء الصالحين ويتجنب العلماء الفاسدين والمتملقين: «أَنْ يَشْتَاقِ أَبْدًا إِلَى رَوْءِيَةِ الْعُلَمَاءِ وَيَحْرُصَ عَلَىِ اسْتِمَاعِ نَصْحَمِهِ وَأَنْ يَحْذَرِ مِنِ عَلَمَاءِ السَّوْءِ الَّذِينَ يَحْرُصُونَ عَلَىِ الدِّينِ إِنَّهُمْ يَتَنَوَّنُونَ عَلَيْكَ وَيَغْرُونَكَ وَيَطْلُبُونَ رِضاَكَ طَمْعًا فِي يَدِكَ مِنْ خَبَثِ الْحَطَامِ وَوَبِيلِ الْحَرَامِ» (المصدر نفسه، ص ٢٢).

ومن الواجبات التي يرى الغزالي أنها من مسؤولية الحاكم هي الابتعاد عن السفلة واللؤماء ومحالسة المشايخ والعلماء: «أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ عَلَىِ الْمَلُوكِ مِنْ جَمِيلِ الْفَرَائِضِ وَهِيَ إِبْعَادُ الْأَدْنِيَاءِ عَنْ مُلْكِهِمْ وَعِمَارَةِ الْمَلَكَةِ بِتَقْرِيبِ الْعُقَلَاءِ وَحْفَظِ الْمَشَايخِ وَأُولَئِكَ الْحَكْمَةُ وَالْتَّجْرِيَةُ وَالْزِيَادَةُ فِي أَمْرِ الْمَلَكِ بِالْإِلَالَ مِنِ الْأَعْمَالِ الْمَذْمُومَةِ» (المصدر نفسه، ص ٧٣-٧٤). وفي رأيه أن مجالسة المجنان والأوغاد يجعل الملك يصبح مثلهم ويميل إلى المجنون والتلهي ويشتغل عن شؤون الرعايا: «لَا يَنْبَغِي لِلْسَّلَاطِنِ أَنْ يَشْتَغِلَ دَائِمًا بِلَعْبِ الشَّطَرْنَجِ وَالنَّرْدِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَضَرْبِ الْكَرْكَةِ وَالصُّولَاجَانِ وَالصِّيدِ لِأَنْ ذَلِكَ يَمْنَعُهُ وَيَشْغُلُهُ عَنِ أَمْوَارِ الرَّعْيَةِ» (المصدر نفسه، ص ٧٠).

## ٢. تطبيق الحدود الشرعية

من أهداف تشكيل الحكومة في الإسلام تطبيق الشريعة وحدود الله، وذلك لأن «الإسلام دين ودولة، ولقد جاء الإسلام بالعقيدة الدينية والنظام الأخلاقي كما جاء في نفس الوقت بشرعية محكمة عادلة تحكم تصرفات الإنسان ومعاملاته، ولضمان تطبيق هذه الشريعة وعدم الخروج عليها فقد وجب قيام سلطة رئاسية تسهر على تطبيق الشريعة، وتنظم المجتمع على أساس من قيمها ومبادئها وأحكامها (شريف، ١٩٩١: ص ٣١). وأهمية تطبيق الحدود والشريعة كبيرة للدرجة أن شرعية الحكومة تعتبر مشروطة بإقامة هذه الحدود وتنفيذها، «فإذا خرجت الحكومة على الشريعة فقد فقد الشرعية» (السامرائي، ٢٠٠٠، ص ١٤).

والهدف من تطبيق الحدود الشرعية في الإسلام هو تكوين مجتمع سليم بعيد عن الجريمة، بحيث يتعرف في ظل ذلك أفراد المجتمع على واجباتهم الفردية والاجتماعية ويكتنون عن ارتكاب أي جريمة، وإذا لم تجد هذه الحلول نفعاً فقد وضع الشرع الإسلامي الحنيف الحدود والعقوبات للمجرمين لينعم المجتمع بالأمن. يقول الله تعالى مخاطباً رسوله محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحُقْقَىٰ لِتُنْهِمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْحَاجَاتِ حَصِيرًا﴾ (النساء ١٠٥). ووفقاً لتعاليم القرآن، يجب على الذي يريد أن يحكم بين الناس أن يحكم بالعدل ويعمل حسب الشريعة. ومن أهم واجبات الحاكم أن يتقيّد بالشريعة الإسلامية في الحكم بين الناس ويقيم الحدود على مستحقتها وأن لا يعطّل حداً من حدود الله تعالى. والحد في الاصطلاح هو العقوبة التي يحدد الشّرع نوعها ومقدارها وكيفيتها وقالوا في تعريفه: «كل ما له عقوبة مقدرة يسمى حد» (النجفي الجواهري، ١٣٦٢ق: ج ٤، ص ٢٥٤).

يرى أمير المؤمنين (ع) أن واجب الإمام والحاكم هو تنفيذ أوامر الله بالصلاح والمواعظة وعليه أن يبلغ أمر الله ويجتهد في خير الناس وبخفي السنّة الإلهية ويقيم حدود الله على المنحرفين: «إِنَّهُ لَيُسَّرُ عَلَى الْإِمَامِ إِلَّا مَا حُمِّلَ مِنْ أَمْرٍ رَبِّهِ الْإِلَّا غُ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالْاجْتِهَادِ فِي التَّصِيقِ وَالْإِحْيَا لِلسُّنْنَةِ وَإِقَامَةِ الْحَدُودِ عَلَى مُسْتَحِقِّهَا» (نحو البلاغة، الخطبة ١٠٥). وبطبيعة الحال، في سبيل إقامة حدود الله، لا ينبغي للحاكم أن يجتهد عن طريق العدل والإنصاف، كما قال الله تعالى لنبيه داود (ع): ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيقَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحُقْقَىٰ وَلَا تَنْهِيَ الْمُؤْمِنَ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (ص ٢٦). ويرى الإمام (ع) أن الحكام هم أولياء الله في الأرض: «السلطان ووزرة الله في أرضه» (نحو البلاغة، الحكمة ٣٣٢).

يقول الغزالي عن أهمية تطبيق الحدود الإلهية من قبل الحاكم: «إعلم أن الله تعالى داراً تعرف بجهنم وأنه قد جعلك بواب تلك الدار وأعطيك ثلاثة أشياء؛ بيت المال والسوط والسيف وأمرك أن تمنع الخلق من دخول النار بهذه الثلاثة فمن جاءك محتاجاً فلا تمنعه من بيت المال ومن خالف أمر ربه فأدبه بالسوط ومن قتل نفساً بغير حق فاقتله

بإذن ولي المقتول فإن لم تفعل ما أمرك فأنت الرعيم لأهل النار المتقدم إلى دار البوار» (الغزالى، د.ت، ص٢٣).

### ٣. بسط الأمن والاستقرار

للأمن والاستقرار مكانة وأهمية بالغة في الفكر السياسي للإسلام لأن الفرد لا ينال السعادة والرفاهية إلا في مجتمع بنى أمناً وسلاماً وقد روى عن النبي الإسلام (ص): «نعمتان مكتورتان؛ الأمان والعافية» (المجلسى، ١٤٠٣، ج٨١، ص١٧٠). واتفق علماء الإسلام على ضرورة الدفاع عن حدود الإسلام، وعلى توفير الأمن من قبل الحاكم الإسلامي، كما يقول الشيخ الطبرسي في هذا الصدد: «أن يقوم بتدبير الأمة وسياستها وتأديب جناتها، والقيام بالدفاع عنها، وحرب من يعاديها» (الطبرسي، د.ت، ج١، ص٣٨٠). حماية البيضة والذب عن الحوزة ليتصرّف الناس في المعاش ويتشروا في الأسفار آمنين وتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك (الماوردي، ٢٠٠٦: ص١٥). فمن أهم الواجبات الأساسية لأي حكومة هو توفير الأمن للشعب والدفاع عن حقوقه، لأنّ الأمن هو حجر الأساس في الحياة الفردية والاجتماعية ويعتبر شرطاً أساسياً لأي تطور ونمو وازدهار وتحسين مادي وروحي. إن إحلال الأمن أمر في غاية الأهمية لدرجة أن البعض اعتبره أحد الأهداف الرئيسية لقيام الحكومة الإسلامية وقال: «إن من أهم الأهداف التي تنشدتها الدولة الإسلامية في سياستها الداخلية بسط الأمن العام وحفظ أرواح الناس وأعراضهم وأموالهم من الباغين والمعتدين، وقد ركز الإسلام ذلك على القواعد الأصلية والأسس الرفيعة التي لو طبقت لما وقع إجرام ولا اعتداء ولسد الاستقرار والأمن على جميع الأمم والشعوب» (شريف القرشي ١٩٨٧: ص٢٣٧).

إن أهمية الأمن في نظر الإمام علي (ع) كبيرة لدرجة أنه يعتبر وجود حاكم جائز أفضل من انعدام الأمن والفوضى، وذلك رداً على الخوارج الذين هتفوا شعار (لا حكم إلا لله) قال: «لَا بُدُّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرِّ أوْ فَاجِرٍ، يَعْمَلُ فِي إِمْرَأِهِ الْمُؤْمِنُ وَيَسْتَمْتَعُ فِيهَا الْكَافِرُ، وَيُبَلِّغُ اللَّهُ فِيهَا الْأَجَلَ، وَيُنْجِمُ بِهِ الْفَيْءُ، وَيُقَاتَلُ بِهِ الْعَدُوُّ، وَتَأْمَنُ بِهِ السُّبُلُ، وَيُؤْخَدُ بِهِ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْفَوْيِّ، حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ وَيَسْتَرَخَ مِنْ فَاجِرٍ» (نحو البلاغة، خطبة ٤). ولذلك يحتاج كل مجتمع إلى حكومة قوية تضمن أمن الناس، وتدافع عن حقوق الضعفاء، وقناع عدوan الأعداء وبطبيعة الحال، يجب على الحكومة الإسلامية أن توفر الأمن والكرامة للمجتمع الإسلامي والمؤمنين، حتى يتمكنوا في ظله من أداء واجباتهم الدينية وبناء مجتمع سليم وأخلاقي ولذلك فإن من وظائف الحاكم الإسلامي أن ينزل الذل والهوان عن المجتمع ويستبدلها بالعزّة والكرامة، وأن يستبدل الخوف وانعدام الأمن بالرخاء والراحة والاستقرار في جميع أنحاء البلاد كما أعطاهم الله الأمان: «فَآبَدُهُمُ الْعَرَّ مَكَانَ الدُّلُّ وَالْأَمَنَ مَكَانَ الْخُوفِ، فَصَارُوا مُلُوكًا حُكَّاماً وَأَئِمَّةً أَعْلَاماً» (المصدر نفسه، الخطبة ١٩٢). ويفضل وجود وال قاس جائز على الفتنة والفساد والانفلات الأمني: «وَإِلَى ظلَّمٍ

عَشُومٌ حَيْرٌ مِنْ فَتْنَةِ تَدُومُ» (غَرَّ الْحَكْمِ، الْحَكْمَةُ ١٠١٠٩).

ولا تخفي أهمية الأمن ومكانته عند الغزالي، وعندما يتحدث عن نعمة الحكومة الإسلامية يعتبر الصحة والأمن أعظم نعمة بعد الإسلام، ينعم بما عباد الله في ظل الحكومة الإسلامية: «إِنْ أَجَلَ النِّعَمَ بَعْدَ نِعْمَةِ الْإِسْلَامِ الصَّحةُ وَالْأَمْنُ وَالْأَمْنُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ سِيَاسَةِ السُّلْطَانِ فَيُجِبُ عَلَى السُّلْطَانِ أَنْ يَعْمَلَ بِالسِّيَاسَةِ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ السِّيَاسَةِ عَادِلاً» (الغزالى، د.ت، ص ٦٧). وهذا جعل مكانة الحكام عند الله بعد مكانة الأنبياء، إذ إن الأنبياء مسؤولون عن إرشاد الناس وهدايتهم والحكام مسؤولون عن أنفسهم: «إِلَمْ وَتَيَقَّنْ أَنَّ اللَّهَ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى اخْتَارَ مِنْ بَنِي آدَمَ طَائِفَتَيْنِ وَهُمُ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَيَبْنُوا لِلْعِبَادَ عَلَى عِبَادَتِهِ الدَّلِيلِ وَيُوَضِّحُوا لَهُمْ إِلَى مَعْرِفَتِهِ السَّبِيلَ وَاخْتَارَ الْمَلُوكَ لَحْفَظِ الْعِبَادَ مِنْ اعْتِدَاءِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ» (المصدر نفسه: ٤٩). ويرى الغزالى عن بزوجهم أن أطهرا الحكام وأفضلهم هم الذين يجعلون الطيبين يشعرون بالأمان بجوارهم، ويشعر الأشرار بالخوف والرعب: «سُئِلَ بِزَرْجَمَهُ أَيُّ الْمُلُوكُ أَطَهَرُ قَوْلَ مِنْ أَمْنِهِ الطَّاهِرُونَ وَخَافُ مِنْهُ الْحَطَّاؤُونَ» (المصدر نفسه: ٦٨).

#### ٤. مراقبة العمال وتفقد أعمالهم

يجب على الحاكم أن يعتني بعماله وولاته لأنهم على اتصال مباشر بالرعاية، ولابد من تفقد أحوالهم وتصحيح أخطائهم ومن أحسن شُجّع ومن أساء أُفْيل من منصبه. كان أمير المؤمنين (ع) يراقب كل شؤون حكومته الصغيرة والكبيرة بتخطيط كامل، ويدبر البلاد بحنكة ومعرفة كاملة وفيما يتعلق بالمسؤولين الحكوميين، فهو يبذل المزيد من الجهد والعزم حتى لا يخرجوا عن شرع الله وحكمه ويدبروا ولا ياتهم بالأوامر الإلهية. وفي نفس الوقت الذي يطلب منهم اتخاذ خطوات نحو كرامة المسلمين وعزتهم، فإنه يحذر أيضا من الظلم والتعدى على أهل الذمة ويؤكد على مراقبة العمال والولاة، ويعتبر المراقبة السرية ضرورية لصحة الحكومة والمسؤولين، وهذا الغرض أمر ولاته بأن تكون هذه المراقبة ضمن نطاق ولايتهم، على سبيل المثال يكتب مالك الأشتر ويطلب منه أن يستخدم أعوانه الصالحين المخلصين للإشراف على عمل الولاية: «تَفَقَّدْ أَعْمَالَهُمْ، وَابْتَغِ عَيْنَوْنَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالْوَفَاءِ عَيْنَهُمْ إِنَّ تَعَاهَدْكَ فِي الْبَيْتِ لِأَمْوَاهِمْ، حَدُوْهُ لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَمَانَةِ وَالرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ» (نحو البلاغة، الرسالة ٥٣). فمن ثم في المنظومة الفكرية الإسلامية يجب على الحاكم «التطلع على العمال وإذكاء العيون والإرصاد على حركاتهم ومؤاخذة من ثبتت خياناته واستعادة المال منه» (ياسر سعدون، ٢٠١٧، ص ٢٣٧).

أما الغزالى فإنه يدعو السلطان بألا يكتفى بالتخلي عن الظلم، بل لابد أن يحذر أعوانه وعماله ونوابه من الظلم والعدوان، لأنّه سيحاسب على أي ظلم يرتكبونه بحق الرعايا: «يَبْغِي أَنْ لَا تَقْعِنْ بِرَفْعِ يَدِكَ عَنِ الظُّلْمِ لَكَ تَهَبْ غَلِمَانَكَ وَأَصْحَابَكَ وَعَمَالَكَ وَنَوَابَكَ فَلَا تَرْضِي لَهُمْ بِالظُّلْمِ إِنَّكَ تُسْأَلُ عَنْ ظُلْمِهِمْ كَمَا تُسْأَلُ عَنْ ظُلْمِ نَفْسِكَ».

(الغزالى، د.ت، ص ٢٦). وفي موضع آخر يحكي عن لسان شقيق البلخي هارون الرشيد عن تأثير السلطان على غلامنه وعماله: «إنما مثلك كمثل معين الماء وسائر العلماء في العالم كمثل السوقى فإذا كان المعين صافيا لا يضرّ كدر السوقى وإذا كان المعين كدرا لا ينفع صفاء السوقى» (المصدر نفسه: ٢٣). ويطلب منه تدريب نوابه وعماله تدريباً جيداً من أجل إقامة العدل ومراقبة سلوكهم: «في الجملة ينبغي من أراد حفظ العدل على الرعية أن يرتب غلامنه وعماله للعدل ويحفظ أحوال العمار وينظر فيها كما ينظر في أحوال أهله وأولاده ومنزله ولا يتم له ذلك إلا بحفظ العدل» (المصدر نفسه: ٢٦). وعليه ألا يسمح لغلمانه وعماله انتهاك حقوق الرعايا: «ويجب على السلطان أن لا يرضى لغلمانه أن يتناولوا شيئاً من الرعية بغير حق» (المصدر نفسه: ٧٠). وفي رأيه إذا كان الملك عاجزاً عن إصلاح خواصه ومنعهم عن الظلم فكيف يقدر على ردّ العوام إلى الصلاح (المصدر نفسه: ٨٠).

## ٥. إقامة العدل ورفع الظلم

إن نشر العدل هو إحدى الكلمات الأساسية التي كانت دائمة محطة اهتمام علماء الإسلام، حيث يرتكز عليه هدف تشكيل الحكومة، وعلى الحكام وعماله أن يحاولوا إقامته. «ومقصود بالعدل هو العدل المثالي الذي لا يتأثر بالليل أو بالنهار، ويجب أن يتمتع به جميع أبناء الأمة ويتساونون أمامه، فالMuslimون سواسية لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتفوّق، بل يجب أن يتمتع به غير المسلمين ماداموا موجودين في دار الإسلام، فالإسلام في خصوص هذا المبدأ لا يميز بين الناس، تلك هي الميزة الكبرى لعدالة الإسلام التي لا تدانيها عدالة الشّرائع الأخرى (شريف، ١٩٩١: ٣٤). وقد أكد القرآن والسنة النبوية الشريفة هذا المبدأ في موضع عديدة منها: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعُدْلِ وَإِنَّ الْحَسَنَى﴾، (النحل، ٩٠)، ﴿وَلَا يَجِدُنَّكُمْ شَيْئاً قَوْمٌ عَلَىٰ أَلَا تَعْدِلُوا﴾ (المائدة، ٨)، ورُكِّز على مسألة عدالة الحكم واعتبرها من أهم واجباته: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعُدْلِ﴾ (النساء، ٥٨). وفقاً للقرآن، لا يمكن للظالمين الوصول إلى الإمامة والقيادة أبداً: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة، ١٢٤). وقال نبينا الكريم (ص) إنّ الحاكم الذي يظلم قومه ستُحرّم عليه الجنّة: «ما من وال يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لهم إلا حرّم الله عليه الجنّة» (الدارمي، ٤٣٤، ج ٢، ص ٣٢٤). وذلك لأنّ من لا عدالة له لا يؤمّن على نفسه فضلاً عن أن يؤمّن على عباد الله، ويُوثق به في تدبير دينهم ودنياهם ومن لم يكن عادلاً خطب في الصّلاة، وخلط في الجماعة واتبع شهوات نفسه وأثراها على مراضي الله ومراضي عباده. (الشوکانی اليماني، ٢٠٠٤: ص ٩٣٨).

إن الحكومة العادلة في الإسلام هي أمانة في عنق الحاكم وعليه أن يجتهد في حمايتها وبؤدي واجبه تجاه الشعب بكفاءة. والإمام علي (ع) – وهو معيار الحق والعدل – يقدم أفضل تعريف للعدالة ويرى أن العدل وضع كل شيء في مكانه: «العدل أن تضع الأمور مواضعها» (نحو البلاغة، الحكمة، ٤٣٧). وفي كتاب آخر إلى زياد بن أبيه وقد

استخلقه عبد الله بن العباس على فارس قال: «استعمل العدل، واحذر العسف والجحيف؛ فإن العسف يمود بالجلاء، والجحيف يدعوا إلى السيف» (المصدر نفسه، الحكمة ٤٧٦). في رأي الإمام (ع) أن العنف يسبب المجزرة والظلم وانتهاك حقوق الناس يجبرهم على حمل السلاح. وإن شر الناس عند الله الإمام الضال الذي هو نفسه مضل الناس: «إن شر الناس عند الله إمام جائز ضل وضل به» (المصدر نفسه، الخطبة ١٦٤). ويطلب من المالك ألا يقوى حكمته أبداً بسفك الدماء البريئة، لأن هذا سيجعل حكمته ضعيفة وغير مستقرة، بل سيسقطها: «فلا تقوى سلطانك بسفكي دم حرام، فإن ذلك مما يضعفه ويؤهله، بن يزيلا ويئلا» (المصدر نفسه، الرسالة ٥٣). ويعتبر إقامة العدل في المجتمع من الأمور التي تقر عين الحاكم: «وإن أفضل قرعة عين الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهور مؤدة الرعية» (المصدر نفسه). قال (ع) في كتابه إلى أحد عماله: «فأتصدقوا الناس من أنفسكم وأصبروا لحوائجهم، فإنكم حركان الرعية ووكلاء الأمة وسمراة الأئمة» (المصدر نفسه، الرسالة ٥١). في الحقيقة، هناك اتساع وافتتاح في العدل والعدالة، ومن يجد صعوبة في تنفيذ العدالة، فتحمل الظلم بلا شك أصعب عليه من تنفيذ العدالة: «فإن في العدل سعادة ومن ضاق عليه العدل، فالجور عليه أضيق» (المصدر نفسه، الخطبة ١٥). ولا شك أن العدل هو ميزان الله عز وجل الذي وضعه في خلقه وأقامه لإعلاء الحق. فلا تحالفوا موازنه ولا تعارضوا سلطانه: «إن العدل ميزان الله سبحانه الذي وضعه في الخلق، ونسبة لإقامة الحق، فلا تحالفه في ميزانه، ولا تعارضه في سلطانه» (غر الحكم، الحكمة ٣٤٦٤).

أما الغزالي فيستخدم الأمثال التاريخية للتعبير عن ضرورة عدالة الملك ويعتبر عدالة إسماعيل الساماني وإنصافه سبباً في انتصاره على أعدائه فيقول: «العدل والإنصاف ظفره الله تعالى بعمرو بن ليث حتى قبض عليه وفتح خراسان» (الغزالى، د.ت، ص ٦٣). وفي التعبير عن أهمية الإنصاف والعدل يستشهد بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «عدل السلطان يوماً واحداً خيراً من عبادة سبعين سنة» (المصدر نفسه: ص ٦٤). ومن لسان أسطوط الموجه إلى الإسكندر يروي أن عدالة الملك أهم من شجاعته: «سأل الإسكندر أسططalisis أياً أفضل للملوك الشجاعة أم العدل فقال أسططalisis إذا عدل السلطان لم يجت إلى شجاعة» (المصدر نفسه، ص ٦٦). وفي موضع آخر يرى أن خراب البلاد يرجع إلى أمرتين: «خراب الأرض من شيئين: أحدهما عجز الملك والثاني جوره» (المصدر نفسه، ص ٥٨). ويعتبر العدل علامه عقل الملك ونضجه وكماله: «إعلم أيها السلطان وتبيّن أن ظهور العدل من كمال العقل وإذا كنت تجور على الناس لأجل الدنيا فينبغي أن تنظر أي شيء مقصودك من الدنيا فإن كان مقصودك من الدنيا أكل الطعام الطيب فيجب أن تعلم أن هذه شهوة بحيمة في صورة آدمي لأن الشهوة إلى الأكل من طباع البهائم» (المصدر نفسه، ص ٢٧). ويعتبر العدالة ضمانةبقاء الحكومة واستمرارها: «قال عبد الله بن طاهر

يوماً لأبيه كم تبقى هذه الدولة فينا وبنقي في بيتنا قال مadam بساط العدل والانصاف مبسوطاً في هذا الإيوان» (المصدر نفسه، ص ٨١). ويعتقد أن السلطان الطاغية سوف يهلك، ولكن قد يبقى الحاكم الكافر: «والسلطان العادل من عدل بين العباد وحذر من الجور والفساد والسلطان الظالم شئ لا يبقى ملكه ولا يدوم لأن النبي (ص) يقول الملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم» (المصدر نفسه: ص ٤٩).

## ٦. الفرق بين الأخيار والأسرار

إن أول ما اهتم به الإمام علي (ع) في مجال العدل هو مراعاة المساواة بين الناس في الأحوال الشخصية والمعاملات الفردية. وينصح عامله أن يعامل الناس بنفس الطريقة في النظر والتخييم حتى في الإيماءات ويعتبر أن هذه العدالة هي الأساس للقضاء على الظلم في مختلف المجالات، ويذكر أنه إذا لم يتعامل على قدم المساواة في هذا المجال، فإن الأقواء سوف يطمعون في العذوان والحييف، والضعفاء سوف يتأسون من العدالة: «وَآسٍ يَبْيَنُهُمْ فِي اللَّهُجَةِ وَالنَّظَرِ وَالْإِشَارةِ وَالْتَّحِيَّةِ حَتَّى لَا يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْقَكَ وَلَا يَبْيَسَ الْضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ» (محاجة البلاعة، الرسالة ٤٤). وبطبيعة الحال، فإن مساواة الناس في الحقوق الاجتماعية لا تعني أن الجميع سوف يعاملون بنفس الطريقة بعض النظر عن سلوكهم في المجتمع، ولكنه يعني أن الأشخاص المتساوين في المكانة لديهم الحقوق المتساوية. وينصح مالك الأشتر بعدم التعامل مع المحسن والمسيء بطريقة واحدة: «وَلَا يَكُونَ الْمُحْسِنُ وَالْمُسَيْءُ عِنْدَكَ بَيْنَلَاهُ سَوَاء، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ تَزْهِيدًا لِأَهْلِ الْإِحْسَانِ فِي الْإِحْسَانِ، وَتَدْرِيبًا لِأَهْلِ الْإِسَاءَةِ عَلَى الْإِسَاءَةِ، وَأَلْئِمْ كُلًاً مِنْهُمْ مَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ» (المصدر نفسه، الرسالة ٥٣). ويعتبر الغزالي أن أعلى العدالة للملك هي المساواة بين الأغنياء والفقراء والمشهورين والمغمورين: «والعدل التام هو أن تساوي بين المجهول الذي لا يعرف وبين المحتشم صاحب الجاه المعروف في مقام واحد في الدعاوى وتنتظر أيضاً بعين واحدة ولا تفضل أحددهما على الآخر لأجل أن أحدهما فقير والآخر غني فإن الجوهر والخزف في الآخرة بسعر واحد ولا يحرق عاقل نفسه بالنار لخشمة الأخيار» (الغزالي، د.ت: ص ٦٢). وبحذر الماوريدي الملك من التعامل مع الأخيار والأسرار بالطريقة الواحدة: «ينبغى أن يميز أخيار رعيته فيخصهم بالإكرام والتقريب ويقمع أشرارهم بالإبعاد والتأديب ليرغموا في منازل الأخيار ويقلعوا عن أخلاق السفلة الأشرار (الماوريدي، ١٩٩٧: ص ١١٨)

## ٧. مواساة المحتاجين وقضاء حوائجهم

من أهم واجبات الحكومة في المجتمع الإسلامي تلبية احتياجات المواطنين وضروريها وتعاطف مع المحتاجين. «إذ إن الدولة في الإسلام مسؤولة عن توفير الحاجيات الضرورية لكل مواطن من طعام وكساء وطب وتعليم» (قطب، ١٩٨٦: ص ٣٥) وقال الرسول (ص) عن مصير من ينهر المحتاجين: «ما من إمام يغلق بابه دون ذوي الحاجة والخلة والمسكينة إلا أغلق الله أبواب السماء دون خلته وحاجته ومسكته» (محمدري ريشيري، د.ت، ج ٦،

ص ٢٥٦). وقال (ص) عن واجب الحاكم في رعاية الفقراء والمساكين: «مَنْ وَلَأَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا فَاحْتَجَبَ عَنْهُمْ احْتِجَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ فَقِيرٍ وَفَاقِيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (الضحاك الشيباني، د.ت: ج ٤، ص ٢٩٦).

وإن الإمام (ع) يعتبر قضایا الفقر والمرض وأمراض القلب من أعظم البلايا والألام، كما يعتبر أعظم آلام الإنسان الداخلية الكفر والضلالة والنفاق والتي تحدد الإيمان وراحة البال وأمن النفس والجسد: «أَلَا وَإِنَّ مِنَ الْبَلَاءِ الْفَاقَةَ، وَأَشَدُّ مِنَ الْفَاقَةِ مَرَضُ الْبَدَنِ، وَأَشَدُّ مِنْ مَرَضِ الْبَدَنِ مَرَضُ الْقَلْبِ» (نحو البلاغة، الحكمة ٣٨٨). ومخاطباً ابنه محمد بن الحنفية أن الفقر سيكون سبباً لتراجع الدين وخوف العقل وبغض الناس وعداوهم: «يَا بُنْيَءَى، إِلَيْكَ أَخَافُ عَلَيْكَ الْفَقَرُ، فَاسْتَعِدْ بِاللَّهِ مِنْهُ؛ فَإِنَّ الْفَقَرَ مَنْقَصَةٌ لِلْدَّيْنِ، مَدْهَشَةٌ لِلْعُقُولِ، دَاعِيَةٌ لِلْمُقْتَتِ» (المصدر نفسه، الحكمة ٣١٩).

وفي كتابه إلى جهة الركوة ينصحهم ويطلب منهم أن يراعوا الله في التعامل مع الناس: «فَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنفُسِكُمْ وَاصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ فَإِنْكُمْ حُرَّازُ الرَّعْيَةِ وَوَكَلَاءُ الْأُمَّةِ» (المصدر نفسه، الرسالة ٥١). وكتب إلى قشم بن العباس عامله على مكة: «فَانْظُرُ إِلَى مَا إِجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِ اللَّهِ فَاصْرِفْهُ إِلَى مَنْ قِيلَكَ مِنْ ذِي الْعِيَالِ وَالْمَجَاهِدِ مُصِيبًا بِهِ مَوَاضِعُ الْمُفَاقِرِ وَالْخَلَاثَ وَمَا فَضَلَ عَنْ ذَلِكَ فَاحْمِلْهُ إِلَيْنَا لِنُقَسِّمَهُ فِي مَنْ قِيلَنَا». (النوري الطبرسي، ١٤٠٨ق، ج ١٣، ص ١٧٢). والإمام (ع) يعتبر بيت المالأمانة في يد الحاكم: «وَاللَّهِ مَا هُوَ بِكَدِيدٍ وَلَا بُرْثَانٍ مِنَ الْوَالِدِ وَلَكِنَّهَا أَمَانَةٌ أُرْعِيْتُهَا فَأَنَا أُؤْدِيْبُهَا إِلَى أَهْلِهَا» (ابن حيون، ١٢٨٣ق: ج ٢، ص ٣١٠). وقال في موضع آخر: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ لَيْسَ لِي وَلَا لَكَ، وَأَنَّهَا هُوَ فِي نَيْءٍ لِلْمُسْلِمِينَ» (نحو البلاغة، الخطبة ٢٣٢).

ويطلب الغزالي من الملك ألا ينهر السائلين والمحتجين من بايه أبداً ففي هذه الحالة تنتظره نار الجحيم: «فمن جاءك محتاجاً فلا تمنعه من بيت المال ... فإن لم تفعل ما أمرك {الله} فأنت الزعيم لأهل النار و المتقدم إلى دار البوار» (الغزالى، د.ت، ص ٢٣). ومن واجبات الحاكم دعم المحتاجين والمعوزين في الشدائيد والمجاعات وإعانتهم من بيت المال: «يجب على السلطان أنه متى وقعت رعيته في ضائقه أو حصلوا في شدة وفاقة أن يعينهم لا سيما في أوقات القحط وغلاء الأسعار حيث يعجزون عن التعيش ولا يقدرون على الاكتساب فينبغى حينئذ للسلطان أن يعينهم بالطعام ويساعدتهم بمخزائنه بمالاً» (المصدر نفسه: ص ٨٤) و ينصح الملك أنه متى كان لأحد من المسلمين إليه حاجة فلا يشتغل عن قضائها بنوافل العبادات فإن قضاء حوائج المسلمين أفضل من نوافل العبادات. (المصدر نفسه: ص ٢٧). ويعتبر أفضل شيء عند الملك الإبراني أنوشيروان مساعدة الفقراء والمحتجين وتلبية احتياجاتهم: «قال أحب الأشياء إلى أن أقضى حاجة من رأني أهلاً لقضاء حاجته» (المصدر نفسه: ص ٥٩).

#### ٨. تنصيب الأكفاء والأمناء

الجدرة أو الميريتوقратية هي شكل من أشكال الحكم أو الإدارة يتم فيه اختيار المسؤولين على أساس قدرتهم وكفاءتهم، وليس على أساس القوة المالية أو الوضع الاجتماعي والقرابة. وقيل إن الرسول (ص) في معرض الحديث عن واجبات الحاكم أكد على هذا الواجب بقوله: «وَأَن يَسْتَعِنْ عَلَىٰ أُمُورِهِمْ بِخَيْرٍ مِّنْ يَعْلَمْ» (ابن حجر العسقلاني، ١٩٧١: ج ٢، ص ٤٧٤). وكان يحذّر من تولية الأقارب وتنصيبهم مجرد أقارب للحاكم دون النظر إلى جدارتهم وكفاءتهم: «مَنْ وَلَىٰ ذَا قَرَابَةً مُحَابَةً وَهُوَ يَجِدُ خَيْرًا مِّنْهُ لَمْ يَجِدْ رَائِحةَ الْجَنَّةِ» (ابن منظور، ١٩٨٤: ج ٢٧، ص ٣٦٤). وأمير المؤمنين (ع) ينظر إلى معايير الكفاءة والجدرة في اختيار الولاية والكتاب ويطلب من مالك الأشتر أن يعهد بعمله إلى الرجال الأكفاء الجديرين الذين هم أحق بالفضائل الأخلاقية: «أَنْظُرْ فِي حَالٍ كُتَّابِكَ فَوَلِّ عَلَىٰ أُمُورِكَ حَيْرَتِكُمْ، وَاحْضُنْ رَسَائِلَكَ الَّتِي تُدْخِلُ فِيهَا مَكَابِدَكَ وَأَسْرَارَكَ بِأَجْعَاهِمْ لَوْجُوهُ صَالِحِ الْأَخْلَاقِ، مَمَّنْ لَا تُبْطِلُهُ الْكَرَامَةُ» (نحو البلاغة، الرسالة ٥٣). ويعتبر الورع والصدق شرطين أساسيين لاختيار الحاشية والبطانة في قوله: «وَالصَّقْ بِإِنْفَلِ الْوَرَعِ وَالصِّدْقِ» (المصدر نفسه)، وإنه في هذا المقطع من العهد الشريف يكون في مقام الوصية للولي أو الحاكم والمسؤول عند اختيار من يجعل نفسه لصيقاً بهم، من أفراد حاشيته وأصدقائه وأقاربه، أن تتوافر بهم صفتان أساسيتان هما الورع والصدق (الريعي، ١٧: ص ٢٦٧). ويطلب من مالك أن يختار من لديه الخبرة والحياء، ويكون من الأسر الصالحة الذين هم أسبق في الإسلام: «وَتَوَجَّ مِنْهُمْ أَهْلُ التَّجْرِيَةِ وَالْحَيَاةِ، مِنْ أَهْلِ الْبَيْوتَاتِ الصَّالِحَةِ، وَالْقَدِيمِ فِي الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ» (المصدر نفسه). وأسوأ وزرائك من كان وزير الأشرار قبلك، وشاركتهم في خططياتهم فلا تجعل مثل هؤلاء من مقربيك، لأنكم أعون المذنبين وأنصار الظالمين وعليك أن تختر نوابك من لم يعينوا ظالماً على ظلمه، ولم يعينوا فاسقاً على معصيته: «إِنَّ شَرَّ وُرَزَائِكَ مَنْ كَانَ لِلأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزَيْرًا، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الْأَثَمِ فَلَا يَكُونُنَّ لَكَ بِطَانَةً، فَإِنَّمَا أَعْوَانُ الْأَمَمَةِ، وَإِخْوَانُ الظُّلْمَةِ وَأَنْتَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الْخَلْفِ مِنْ لَهُ مِثْلَ آرَائِهِمْ وَنَفَادِهِمْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصَارِهِمْ وَأَوْرَارِهِمْ وَآثَامِهِمْ، مِمَّنْ لَمْ يَعُوْنْ طَالِمًا عَلَىٰ ظُلْمِهِ، وَلَا أَنْمَى عَلَىٰ إِثْمِهِ» (المصدر نفسه).

ويرى الغزالي أن عظمة الملك تعتمد على اختيار وزير صالح وكفاء وعادل: «إعلم أن السلطان يرتفع ذكره ويعلو قدره بالوزير إذا كان صالحاً كافياً عادلاً لا يمكن لأحد من الملوك أن يصرف زمانه ويدبر سلطانه بغير وزير ومن انفرد برأيه زلّ من غير شك» (الغزالى، د.ت، ص ٨٧). ويؤكد أنه لا ينبغي للسلطان أن يسند شؤون البلاد إلى غير أهلها: «وَلَا يجوز للسلطان أن يسلم وزارته ولا عملاً من أعماله إلى من ليس بأهل فإن سلم الأعمال إلى ذلك الرجل فقد أفسد ملكه وظهر له الخلل الواffer من كل وجه ومن كل جانب» (المصدر نفسه: ص ٧٤). وفي

رأيه أن أسوأ وزير هو من يقود البلاد إلى الحرب، بينما من الممكن منع اشتعال نار الحرب بالحيلة والتخطيط: «شرّ الوزراء من جرّاً السلطان على الحرب وجراه على قتال في موضع يمكن أن يصلح الحال بغير حرب» (المصدر نفسه: ص ٩٠).

#### ٩. الاعتماد على العقل والحكمة

إن للعقل واللباقة مكانة أساسية ومهمة في منظومة فكر الإمام علي (ع) والغزالى، وكلاهما يدعوا الحاكم والسلطان إلى التحلّي بالحكمة والعقل في إدارة شؤون الرعايا لأن العقل عند الإمام علي (ع) لا يخون صاحبه: «**لَا يَعُشُ الْعَقْلُ مِنِ اسْتِئْصَاحَةٍ**» (نحو البلاغة، الحكمة ٢٨١). وفي كثير من الأحيان يدعو مخاطبه الذي لديه شكوك في بعض الأمور إلى التفكير، منها: «**أَعْقَلْنَاهُ ذَلِكَ**» (المصدر نفسه، الخطبة ١٥٣). «**أَعْقَلُوهُمْ عَلَى أَنْتِسِكُمْ**» (المصدر نفسه، الخطبة ١٢١). «**أَعْقَلْنَاهُ عَقْلَكَ**» (المصدر نفسه، الرسالة ٦٣). ويعتبر الغزالى الدين والعقل الصفتين الأساسيةتين للسلطان، مما يجعل حكمه دائمًا ومحبوبًا لدى الناس: «قال سocrates الحكم علامه السلطان الذي يدوم ملكه أن يكون الدين والعقل منه حبيبان في قلوب رعيته محبوها» (الغزالى، د.ت، ص ٧٧). وعليه أن يغلب العقل على شهوته وغضبه: «**لَا يَسْلَطُ شَهْوَتُهُ وَغَضَبُهُ عَلَى عَقْلِهِ وَدِينِهِ لَا يَجْعَلُ عَقْلَهُ وَدِينَهُ أَسْرِيَ شَهْوَتِهِ وَغَضَبِهِ بَلْ يَجْعَلُ شَهْوَتَهُ وَغَضَبَهُ أَسْرِيَ عَقْلَهُ وَدِينَهُ**» (المصدر نفسه، ص ٢٦-٢٧).

#### ١٠. السمعة الطيبة والذكر الحسن

من أعظم الذكريات التي يتركها الإنسان وراءه هو السمعة الطيبة والاسم الحسن بعد الموت، حتى أكد عليه القرآن أيضًا، حيث قال من قول النبي إبراهيم (ع): «**وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صَدْقَةً فِي الْآخِرَةِ**» (الشعراء ٨٤). وهو دعاء جليل ومثير للدهشة، خاصة أن قائله هو خليل الله وربما يكون السبب هو أن الشخص الذي يترك ذكراً جميلاً سيجعل الأجيال القادمة تتبعه، وهذا يعني أن سجل الحسنات مثل هذا الشخص لن يغلق بالموت. وعن أثر السمعة الطيبة بين الناس يقول أمير المؤمنين (ع) في كتابه إلى مالك الأشتر: «**إِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ إِمَّا يُجْرِيَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَى أَلْسُنِ عِبَادِهِ**» (نحو البلاغة، الرسالة ٥٣). ووفقاً لهذا الكلام، فإن الطريقة الوحيدة لمعرفة الأشخاص الطيبين هي الطريقة التي يتذكّرهم الناس بها. أي إذا ذكر عباد الله أحداً بالخير، تبين أنه كان إنساناً صالحاً. كما يذكّر الغزالى الملك بأن الجميع يغادرون هذا العالم ولن يبقى منهم سوى اسم: «لتعلم أن الناس إنما هم الحديث الذي يبقى بعدهم فكل إنسان يذكّر بالذي كان يفعله وينسب إليه ما كان يعمله إن خيراً فخير وإن شرًا فشر فيجب على الإنسان أن يزرع بذر الاحسان وأن ينفي عن نفسه العيوب الفاحشات والخطايا الموبقات ولا سيما الملوك ليبقى بعدهم حسن الإسم وصالح الرسم ولئلا يذكّر بالقبيح» (الغزالى، د.ت، ص ٥٠).

## ١١. القدوة الحسنة والمذوج الأمثل

الإمام علي (ع) يعتبر الناس أشبه بحكامهم من آبائهم. وربما يرجع هذا التشابه إلى أن فئة من الناس يتبعون أوامر حكامهم بكل إخلاص، وربما يعتبرون السلطة دليلاً على صلاحهم فيصيغون أتباعاً ومقلدين كاملين لذوي المناصب والمتسلطين. وفي رواية عن أمير المؤمنين علي (ع) نقرأ: «الناسُ بِأَمْرِهِمْ أَتَّبَعُهُمْ بِأَبَائِهِمْ» (المحلسي، ٤٠٣ ج: ٧٥، ص: ٤٦). ومن الناس من يزعم أن الحكام والملوك هم أبطال وقدوة، بل إن بعض السفهاء يعتبرونهم أسمى من التعرض للاتقاد والاحتجاج ويقلدونهم في كل تصرفاتهم وأعمالهم. يشير الغزالي إلى هذا الموضوع في الموضع المختلفة بقوله: «الدين والملك توأمان مثل أخوين ولدا من بطن واحد فيجب أن يهتم ويختبب الهوى والبدعة والمنكر والشبيهة وكل يرجع بنقصان الشرع» (الغزالي، د.ت، ص: ٥٥). ومن أقواله في نفس المعنى: «طبع الرعية نتيجة طبع الملوك» (المصدر نفسه: ص: ٥٦). «وكما تكونوا يولّ عليكم» (المصدر نفسه: ص: ٥٧). «فقد صحّ ما قالته الحكماء: الناس بملوكهم أشبه منهم بزمانهم» (المصدر نفسه: ص: ٥٧). ويدعو الماوردي الملك إلى تحذيب أخلاقه وذلك لأنّه قدوة للناس يقتدون به: «هذب نفسك عن الدلس، تنهذب جميع أتباعك وزنة نفسك تنزه جميع خلافتك» (الماوردي، ١٩٨٣: ص: ١٤٧). والملك إذا فعل شيئاً أقىّدّي به في فعله وأئسّر لأمره (المصدر نفسه: ص: ١١٨).

### ثانياً: الشروط الواجب تجنبها من قبل الحاكم

إن الإمام علي (ع) وأبا حامد الغزالي، بالإضافة إلى الحديث عن واجبات الحاكم الإسلامي ومسؤولياته باعتبارها من أساسيات ومتطلبات تشكيل الحكومة الإسلامية العادلة، فقد ذكر أيضًا بعض الصفات المذمومة كصفات منهي عنها، يجب على الحاكم تجنبها، وفيما يلي ذكر وجهات النظر المشتركة بينهما في هذا المجال.

#### ١. الاختباء والاحتجاج عن الناس

من وجهة نظر الإسلام إن العلاقة بين الحاكم والمحكوم مباشرة، لا تعرف الوسيط، ولا يفصل بين الاثنين أية عقبة اجتماعية أو نظامية (ينظر: السامرائي، ٢٠٠٠، ص: ٢٨). فمن ثم يطلب الإمام علي (ع) من مالك الأشتر أن لا يغيب عن الناس مدة طويلة، لأن إختباء الرعماء علامة ضيق الخلق وقلة المعرفة بشؤون المجتمع والاختباء من الرعية يمنع الحاكم من معرفة حالفه ولذلك يصغر العمل العظيم في عينيه، ويعظم العمل الصغير، ويصير الجميل قبيحاً، والقبيح جميلاً، ويلبس الباطل ثوب الحق وإنه يرى أن طريقة علاج هذه المشكلة هي التواجد بين الناس واحتلاطهم بحيث يتبع الحاكم حوائج الناس عن كثب: «فَلَا تُطِلِّنَ احْتِيجَابَكَ عَنْ رَعَيْكَ، فَإِنَّ احْتِيجَابَ الْوَلَاةِ

عَنِ الرَّعْيَةِ شُعْبَةُ مِنَ الضَّيْقِ وَلَئِنْ عِلْمٌ بِالْأَمْوَارِ، وَالْإِحْتِجَابُ مِنْهُمْ يَطْلُعُ عَنْهُمْ عِلْمٌ مَا احْتَجَبُوا دُوَّهُ فَيَصُرُّ عِنْهُمُ الْكَبِيرُ وَيَغْطِمُ الصَّغِيرُ وَيَقْبَحُ الْخَسَنَ وَيَحْسُنُ الْقَبِيحُ وَيُشَابِّهُ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ، وَإِنَّا الْوَالِيَ بَشَرٌ لَا يَعْرِفُ مَا تَوَارَى عَنْهُ النَّاسُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَمْوَارِ» (نحو البلاغة، الرسالة ٥٣).

ومن الأسباب التي دفعت الإمام (ع) إلى التأكيد على أن يعيش المسؤولون حياة عادلة ومتقاربة مع الناس وعدم الابتعاد عن الناس بتعيين الحراس والبواطنين، هو أنه يمكن للناس أن يتصلوا بالمسؤولين بسهولة ويقدموا اقتراحات ويشاركون معهم في حل مشاكل المجتمع بسهولة، ويعرفوا على سلوكهم وشخصيتهم ونوعية إدارتهم عن كثب لذلك أكد الإمام (ع) لقشم بن العباس وهو عامله على مكة: «وَلَا يَكُنْ لَكَ إِلَى النَّاسِ سَفِيرٌ إِلَّا لِسَانَكَ، وَلَا حَاجِبٌ إِلَّا وَجْهَكَ، وَلَا تَحْجُبُنَّ ذَاهِجَتِكَ إِلَيْهَا، فَإِنَّمَا إِنْ ذِيَادَتْ عَنْ أُبُوايِّكَ فِي أَوَّلِ وِرْدِهَا، لَمْ تُحَمِّدْ فِيمَا بَعْدُ عَلَى قَضَائِهَا» (المصدر نفسه، الرسالة ٦٧). ونظراً لأهمية علاقة العمال بالناس وقادتهم الشعبية وأثارها المفيدة، خاطب الإمام علي (ع) مالك الأشتر فقال: «وَاجْعَلْ لِلَّذِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسِّمًا تُغْرِي لَهُمْ فِيهِ شَهْصَكَ، وَجَلِيلَهُمْ جَلِيلًا عَاتِيًّا، فَتَسْوَاقُنَّ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ، وَتُشَعِّدُ عَنْهُمْ جِنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَخْرَاسِكَ وَشُرُطَكَ، حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ عَيْرَ مُتَتَّغِعِي» (المصدر نفسه، الرسالة ٥٣).

ويطلب الغزالي أيضاً من الملك لا يضع حاجزاً بينه وبين رعيته، حتى لا يضطهد عماله وخدمه رعيته: «ليس شيء أضيع للملك وأفسد للرعاية من تعذر الإذن في الدخول وتکاثر الحجاب وإذا كان الملك سهل الحجاب لم يكن للعمال أن يجوروا على الرعايا وخففت الرعية من جور بعضهم على بعض ومن سهولة الحجاب يكون للملك على سائر العمال اطلاع» (الغزالى، د.ت، ص ٨٠). ويطلب الماوردي من الحكم أن يسهل وصول الناس إليه وأن يطلب من بطانته ونوابه ألا يمنعوا الناصحين والمشتكيين من الدخول إلى حضرته أبداً: «أن يسهل حجابه ويلبس في الإذن جانبه ويتقدم إلى حجابه وبوابيه أن لا يمنع عنه صاحب خبر ولا متظلم ولا متنصح يرد الباب في وقت جلوسه» (الماوردي، ١٩٨٣: ص ٢١٥).

## ٢. إطراء المتملقين والمترفين

بعد أن تحدث الإمام على (ع) عن خصائص السيرة الحسنة للوزراء والعمال، صنفهم وأحصى صفات أحسن العمال والبطانة وأوصى أن يكون أقربهم من مالك الأشتر أول من يخبره بالحقائق المرة بصراحة: «لَيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْكَ أَقْوَاهُمْ إِمْرُ الْحَقِّ لَكَ» (نحو البلاغة، الرسالة ٥٣). ثم يطلب أن يعامل واليه الوزراء والبطانة بطريقة لا يمدحونه بلا داع، ويتتجنبون التملق، ولا يشيدون به على أشياء لم تفعلها لأن كثرة المدح والإطراء تورث العجب والترجسية وتقرب الإنسان من الكفر والتفرعن ومن المؤكد أن الكبار ياء هو مصدر كثير من الانحرافات: «وَالصَّقْ بِأَهْلِ الْوَرَعِ وَالصِّدْقِ

ثُمَّ رُضِّهُمْ عَلَى أَلَا يُطْرُوْكَ وَ لَا يَبْجِحُوكَ يَنْتَهِلُ لَمْ تَفْعَلْهُ، فَإِنَّ كَثِيرَةَ الْأَطْرَاءِ تُخَدِّثُ الرَّهْوَ، وَ تُذَنِّي مِنَ الْعِرَّةِ» (المصدر نفسه). نقرأ في رواية مشهورة: «أَخْتُوا فِي وُجُوهِ الْمَدَاحِينِ التَّرَابَ» (ابن بابويه، ٤١٣ ق: ج ٤، ص ١١).

ويرى الغزالي أن من يستصرخ الظلم في نظر الوالي بالتملق سيقوده إلى النار «وإنهم لأجل نصيبيهم من الدنيا يغرون الوالي ويحسنون الظلم عنده فيلقونه في النار ليصلوا إلى أغراضهم وأي عدو أشد عداوة من يسعى في هلاكك وهلاك نفسه لأجل درهم يكتسبه ويحصله» (الغزالى، د.ت، ص ٢٦). وإذا أراد الملك ألا يخدع نفسه ويبعد عن فساد المتملقين والمترافقين وفسادهم فعليه: «أن يفرق بين متملقه احتيالا وبين مخلص له النصيحة من أهل الصدق والوفاء الذين هم مرايا محاسنه وعيونه فإنه إن أغفل ذلك داهن نفسه ونافق عقله واستفسد أهل الوفاء والصدق ومار مأكله النفاق والملق» (الماوردي، ١٩٩٧: ص ٦٢).

### ٣. الغطرسة والكرياء

إن الكبر والاستكبار من الصفات المنهي عنها في القرآن الكريم كما يحذر الله تعالى المؤمنين في سورة التوبه بأنني ساعدكم في غزوات كثيرة رغم قلة العدد وضعف العدة، لأنكم توكلتم على الله وأخذتم الأسباب، ولم تعجبكم كثرة عدكم وبهذه الطريقة يذكرنا بأنه في غزوة حنين اندفع كثيرون وافتخرموا بجيشه الإسلام، ولم يساعدتهم ذلك الجيش إطلاقاً: «لَقَدْ نَصَرْتُمُ اللَّهَ فِي مَوَاطِنٍ كَثِيرَةٍ وَ يَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتُمُ كُلَّ رُكُونٍ فَلَمْ تُعْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا» (التوبه ٢٥). وقد ورد في الحديث القدسي أن القوة والكرياء لله وحده وأن من تصور نفسه على هذا التحاو فهو متكبر ومغطرس وسوف ينزله الله ويقذفه في النار: «العَزِيزُ إِذْارِيُّ وَالْكَبِيرِيَّ رَدَائِيُّ فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا قَذَفْتُهُ فِي النَّارِ» (مسلم، د.ت، ج ٤، ص ٢٠٢٣). فمن ثم أن الإمام علي (ع) ينهى مالك الأشتر من الكبر والغرور: «إِيَّاكَ وَمُسَماَةَ اللَّهِ فِي عَظَمَتِهِ، وَالْتَّشَبُّهُ بِهِ فِي حَبْرُوْتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُذَلِّ كُلَّ جَبَارٍ وَبُهِيْنَ كُلَّ مُخْتَالٍ» (فتح البلاغة، الرسالة ٥٣).

يقدم الإمام (ع) حلًا لعلاج الاستكبار والكرياء الذي يتعرض له كل حاكم، وهذا الحل هو التذكير بمكانة الله وعظمته، وأن كل قوة لا تقدر بعظمتها ولا تقاس فهذا سيمعنك من التمرد، والقصوة ويعيد إليك العقل والحكمة: «وَإِذَا أَخْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانِكَ أَبْهَمَهُ أَوْ مَحِيلَهُ فَانْظُرْ إِلَيْ عِظَمِ مُلْكِ اللَّهِ فَوْقَكَ وَقُدْرَتِهِ مِنْكَ عَلَى مَا لَا تَقْدِيرُ عَلَيْهِ مِنْ تَقْسِيكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُطَامِنُ إِلَيْكَ مِنْ طِمَاحِكَ وَيُكْفُ عَنْكَ مِنْ عَزْلِكَ وَيَنْهِي عَنْكَ بِمَا عَزَّبَ عَنْكَ مِنْ عَقْلِكَ» (المصدر نفسه). لأن من أسفخ صفات الحكم في نظر الصالحين أن يظنوا أنهم متاخرون ويفيقون أمرهم على الكرياء وإرضاء النفس: «إِنَّ مِنْ أَسْخَفِ حَالَاتِ الْوَلَاةِ عِنْدَ صَالِحِ النَّاسِ أَنْ يُطَّهِّرُهُمْ حُبُّ الْفَحْرِ وَيُؤْضَعَ أَمْرُهُمْ عَلَى الْكِبْرِ» (المصدر نفسه، الخطبة ٢١٦).

ومن وجهة نظر الغزالي فإن شر الناس هو الملك الذي يغويه سلطانه ويجلب لنفسه الندم والعقاب الأبدي:

«وأشقى الناس من أغتر بملكه وعمر الدنيا وهو لا يدرى كيف ينبعي أن يعيش فيها فيعبر دنياه بالتعب وبمحصل في آخره بالندم السرمد والعذاب المؤيد» (الغزالى، د.ت، ص ٥٩). وقال الماوردي عن الأسباب الداعية إلى الإعجاب: «للإعجاب أسباب ومن أقوى أسبابه كثرة مدح المقربين وإطراء المتعلمين الذين استبضعوا الكذب والنفاق واستصحبوا المكر والخداع» (الماوردي، ١٩٩٧ م: ص ٦١).

#### ٤. جماح النفس وهواها

إن أمير المؤمنين علي (ع) في بدء عهده إلى مالك الأشتر يأمره غير مرة أن يكبح جماح نفسه ويكسر شهواتها ويمتلك هواها وذلك لأن النفس الأمارة تدعو الإنسان دائمًا إلى الشر والخطيئة ما لم تشمل رحمة الله حاليه: «هذا ما أمر به عبد الله عليه أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشتر ... أمره أن يكسر نفسه من الشهوات ويزعها عند الجمادات، فإن النفس أئمارة بالسوء إلا ما رحم الله... فالملاك هواك وشغل نفسك عمًا لا يجيئ لك» (نحو البلاغة، الرسالة ٥٣). ويعتبر الإمام علي (ع) ذكر الموت أفضل وسيلة لتحسين الذات والسيطرة على النفس وقمعها، ويأمر مالك الأشتر أن يكثر من ذكر الموت والمعاد حتى يتمكن من كبح نفسه وخلصها من العاصي. ويعتبر ذكر الموت خير واعظ للمنتعظين: «أوصيكم بذكر الموت وإقلال الغفلة عنه وكيف غفلتم عنكما ليس يغفلكم وطمعكم فيمن ليس يهم لكم فكمي واعظاً بتذكر عائينتُهم حملوا إلى قبورهم غير راكبين وأنزلوا فيها غير نازلين» المصدر نفسه، الخطبة ٨٨).

ويطلب الغزالى أيضًا من الملك أن يضع ذكر الموت أمامه دائمًا ولا يشغل عن القيامة ويوم المعاد لحظة واحدة وذلك لأن الملك نفسه أو أعوانه قد كسروا قلوبًا كثيرة: «ولن تحكم ذلك من نفسك حتى تكره همومك بذلك المعاد إلى ربك وهذه الفكرة واجبة على الخلق وهي على الملوك وأهل الدنيا أوجب لأنهم كثيراً أزعجوا قلوب الخلاق وأنفذوا إلى الناس الغلمان بالسيئات» (الغزالى، د.ت، ص ٤١).

#### ثالثاً: حق الحكم عند الالتزام بالواجبات الأنف ذكرها

ويرى الإمام علي (ع) وأبو حامد الغزالى أن للناس أيضًا واجبات تجاه الحكم، وأن الحكم إذا التزم بواجباته، وما يجب عليه القيام به أو تركه، يجب حينئذ أن يحترم الناس حق الحكم في القيام بواجبهم. وأهم هذه الحقوق هي الطاعة، والتي نوضحها كأهم حق يجب على الناس مراعاتها.

#### ١. الطاعة والانصياع

ومن الموضوعات المتفق عليها بين فقهاء المسلمين هو وجوب طاعة الناس لولي الأمر، ويستعينون في هذا الرأي بالآية القرآنية التي تقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطْبِعُوا اللَّهَ وَأَطْبِعُوا الرَّسُولَ وَأُولُو الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء ٥٩). والطاعة

دعاة من دعائيم الحكم في الإسلام، وقاعدة من قواعد نظامه السياسي، وهي من الأمور الضرورية؛ لتمكين الإمام من القيام بواجبه الملقى على عاتقه، ولتمكين الدولة من تنفيذ أهدافها وتحقيق أغراضها. (بيظر: الدميجي، ٤٠٨: ص ٣٧٤). ومن الحق أن هذه الآية تدل على طاعة الحاكم الإسلامي العادل العامل بالكتاب والسنة، وليس الحاكم الظالم هو المقصود بهذه الآية، كما حذر النبي (ص) من طاعة الحاكم الذي لا يسلك في سبيل الله، بقول: «من أرضي سلطاناً بما أسرخ لله تعالى خرج من دين الإسلام» (الجلسي، ١٤٠٣: ج ٧٠، ص ٣٩٣).

«إِنَّ الْأُمَّةَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا الانتِقَادُ إِلَيْهِمْ عَادِلٌ يَقِيمُ فِيهِمْ أَحْكَامَ اللَّهِ وَيَسُوسُهُمْ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي أَتَىَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ (ص)» (ابن حزم، د.ت، ج ٤، ص ٧٢). ويقول الزمخشري في هذا الصدد: «وَالْمَرَادُ بِأَوْلَى الْأُمْرَ مِنْكُمْ أَمْرَاءُ الْحَقِّ لِأَنَّ أَمْرَاءَ الْجُورَ - اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِيعَانُهُمْ - فَلَا يَعْطِفُونَ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي وَجْهِ الْطَّاعَةِ لَهُمْ، وَإِنَّمَا يَجْمِعُ بَيْنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْأُمَّاءِ الْمُوَافِقِينَ لَهُمَا فِي إِيَّاهُ الْعَدْلِ وَالْخِيَارِ الْحَقِّ وَالْأُمْرِ بِمَا وَهْنَىٰ عَنْ أَضَادِهِمَا كَالخَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَمِنْ تَبَعِهِمْ بِالْإِحْسَانِ (الزمخشري، ١٤٠٧: ج ١، ص ٥٢٤). وافق العلماء على وجوب طاعة الحاكم المسلم العادل، واعتبروا أن حق الطاعة مشروط بالتزام الحاكم الإسلامي بواجباته تجاه رعيته، «يقابل اقامة العدل من قبل الحاكم ووجوب طاعة المحكومين له والتزامهم بأوامره ونواهيه، وتستمر هذه الطاعة واجبة طالما استمر عدل الحاكم» (شريف، ١٩٩١: ص ٣٥). لذا يضع أمير المؤمنين (ع) لنفسه شروطاً إذا توفرت تلك الشروط وجب على الناس طاعته: «أَلَا وَإِنَّ لَكُمْ عِنْدِي أَلَا أَخْتَرُجَّ دُونَكُمْ سِرًا إِلَّا فِي حَرْبٍ وَلَا أَطْوِي دُونَكُمْ أَمْرًا إِلَّا فِي حُكْمٍ وَلَا أُؤْخِرَ لَكُمْ حَقًّا عَنْ مَحْلِهِ وَلَا أَقِفَّ بِهِ دُونَ مَقْطُوعِهِ وَأَنْ تَكُونُوا عِنْدِي فِي الْحُقْقِ سَوَاءً فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ وَجَبَتْ لِلَّهِ عَلَيْكُمُ الْعِمَّةُ وَلِي عَلَيْكُمُ الطَّاعَةُ» (نحو البلاغة، الرسالة، ٥٠).

يرى الإمام علي (ع) أن الحكومة وقيادة المجتمع هي السبب في حفظ النظام، فيجب على الناس طاعته عن طيب خاطر ورضا. وإذا رفضوا الانصياع والطاعة لحاكم المجتمع الإسلامي فلا شك أن الله سيتعزز عنهم القيادة الإسلامية ويوكلها إلى غيره: «وَإِنَّ فِي سُلْطَانِ اللَّهِ عَصْمَةً لِأَمْرِكُمْ، فَأَعْطُوهُ طَاعَتَكُمْ عَيْرٌ مُلَوَّمٌ وَلَا مُسْتَكْرِهٌ بِهَا؛ وَاللَّهُ لَتَقْعُلَنَّ أَوْ لَيَنْقُلَنَّ اللَّهُ عَنْكُمْ سُلْطَانَ إِلَيْكُمْ، ثُمَّ لَا يَنْفَلِعُ إِلَيْكُمْ أَبَدًا حَتَّىٰ يَأْرِزَ الْأَمْرَ إِلَى عَيْرِكُمْ» (المصدر نفسه، الخطبة ١٦٩). وقال في موضع آخر: «فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِي عَلَيْكُمْ حَتَّىٰ بِوِلَايَةِ أَمْرِكُمْ، وَلَكُمْ عَلَيَّ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ الَّذِي لِي عَلَيْكُمْ» (المصدر نفسه، الخطبة ٢١٦).

أما الغزالي فيعتبر السلطان ظل الله الذي يجب على الناس محبته وطاعته: «السلطان ظل الله في أرضه فينبغي أن يعلم أن من أعطاه الله درجة الملوك وجعله ظله في الأرض فإنه يجب على الخلق محبته» (الغزالى، د.ت، ص ٤٩). ويطلب من العمال والولاة ألا يظلموا رعاياهم أبداً وأن يقدروا نعمة السلطان: «وبيني للأكابر أن لا يظلموا

أصاغرهم وأن يعظموا أمر الحق ويطيعوا أمر السلطان ولا يعصوه في حال ليكونا قد عملوا بقول الله تعالى: أطِيعُوا اللهَ وَأطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ هُنَّ الظَّالِمُونَ» (المصدر نفسه: ص ٨٦). ومن المحقق أن الغزالي يرى أن طاعة الحاكم مشروطة بالتزام الحاكم بواجباته اتجاه الرعية ومراقبة العدل وتنفيذ الحدود الإلهية والشريعة الإسلامية التي مر بها ذكرها.

## النتائج

بعد هذا العرض الموجز عن شروط الحاكم ومتطلباته عند الإمام علي (ع) وأبي حامد الغزالي والمقارنة بين نظرهما إلى الحكومة الإسلامية أفضت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. إن تعاليم القرآن الكريم والحديث النبوي لها مكانة خاصة في فكر كل منهما بحيث يمكن رؤية آثارها في الفكر السياسي لهذين الرجلين العظيمين، وهذا لا شك فيه لأن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) له علاقة جذرية وعميقة بالقرآن وهو الوصي الشرعي لنبي الإسلام وتربى في مدرسة النبوة، والغزالي من أعظم الشخصيات الإسلامية وأكثرها تأثيراً والذي ارتوى من منهل المصادر الإسلامية الأصلية مثل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.
٢. إن تشكيل نظام الحكم العادل له ثلاثة أضلاع ومكونات أساسية، ويمكن اعتبارها مثلاً، أحد أضلاعه واجبات الحاكم ومتطلباته، وال支柱 الثاني صفات الحاكم الذمية والمنهي عنها، وإذا تحقق هذان الضلعان، فإن الضلع الثالث هو وجوب طاعة الناس وانصياعهم لأوامر الحاكم ونواهيه.
٣. تشترك النظرة العلوية والنظرة الغزالية في شروط الحاكم ومتطلباته التي تحدثنا عنها في هذه الدراسة تحت عنوان الشروط الواجب توفرها في الحاكم وهي: مجالسة العلماء الصالحين، وتطبيق الحدود الشرعية، والمحافظة على الأمان والاستقرار، ومراقبة العمال وتفقد أعمالهم، وإقامة العدل ورفع الظلم، والفرق بين الأخيار والأشرار، ومواساة المحتاجين وقضاء حوائجهم، والسمعة الطيبة والذكر الحسن، والقدوة الحسنة والنموذج الأمثل، وتنصيب الأكفاء والأمناء، والاعتماد على العقل والحكمة.
٤. من واجبات الحاكم عندهما أن يتتجنب سلسلة من الصفات المنهي عنها والذمية التي تضر بحكمه ومنصبه وتفقد شرعيته وتسبّب إعراض الناس عنه، وتحدثنا عنها في هذه الدراسة تحت عنوان الشروط الواجب تجنبها في الحاكم وهي: الاختباء والاحتجاب عن الناس، وإطراء المتعلمين والمتعلقات، والغطرسة والكبرياء، و جماح النفس وهواها.
٥. إذا تزم الحاكم بالشروط والصفات والمتطلبات الآتية الذكر، فإن للحاكم أيضاً حقوقاً يجب على الناس

مرعاها ومساعدته في القيام بواجباته وتحقيق أهدافه، وهو حق الطاعة والانصياع لأوامره ونواهيه، وهو ما أكد عليه كل من الإمام علي (ع) وأبو حامد الغزالي.

٦. إذا أردنا أن ننظر إلى النقطة المركزية التي أكد عليها الإمام علي (ع) وأبو حامد الغزالي وقدماها كحلول للحد من الغطرسة وإقامة الحكومة الإسلامية المنشودة والمثالية، فهي بلا شك إرساء العدل ورفع الظلم عن المجتمع، والذي من خلال تفدينه يشعر مختلف شرائح المجتمع بالارتباط بالحكومة والحاكم، وسوف يؤيدوها، وذلك في ظل تطبيق أحكام الشرع، وإقامة الحدود الإسلامية، والالتزام بالمبادئ والقيم الإنسانية، وغيرها من الواجبات والمسؤوليات التي سبق ذكرها.

#### المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. نجح البلاغة.
٣. ابن بابويه، محمد بن علي، (١٤١٣ق)، من لا يحضره الفقيه، تحقيق: علي أكبر غفارى، الطبعة الثانية، قم: دفتر انتشارات إسلامى جامعه مدرسین
٤. ابن تيمية، تقى الدين، (١٩٦٦م)، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، القاهرة: دار الكتاب العربي.
٥. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (١٩٧١م)، لسان الميزان، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الأعلمى للمطبوعات.
٦. ابن حزم الأندلسى، أبو محمد علي بن أحمد، (د.ت)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، القاهرة: مكتبة الخانجي.
٧. ابن حيون، نعман بن محمد، (١٣٨٣ق)، دعائم الإسلام وذكر الحال والحرام والقضايا والأحكام، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
٨. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، (١٩٨٤م)، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر.
٩. آمدى، عبدالواحد بن محمد، (١٤١٠ق)، غرر الحكم ودرر الكلم، الطبعة الثانية، قم: دار الكتاب الإسلامي.
١٠. الخميني، روح الله، (٢٠١١م)، الحكومة الإسلامية في فكر الإمام الخميني، بيروت: مركز نون للتأليف والترجمة.
١١. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، (١٤٣٤ق)، مسنن الدارمي المعروف بسنن الدارمي، تحقيق:

- نبيل هاشم الغمرى، بيروت، دار البشائر.
١٢. الدميجى، عبد الله بن عمر بن سليمان، (١٤٠٨ق)، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، الطبعة الثانية، الرياض، دار طيبة.
١٣. الريبي، الشيخ سجاد، (٢٠١٧م)، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي مالك الأشتر، كربلاء المقدسة، مؤسسة علوم نجف البلاعية.
١٤. الرمخشري، جار الله، (١٤٠٧ق)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربي.
١٥. سالم، رحيم محمد، (٢٠٠٧م)، الاتجاهات الفكرية عند الإمام علي (عليه السلام)، بغداد: مركز الشهيدين الصادرين للدراسات والبحوث.
١٦. السامرائي، نعمان عبد الرزاق، (٢٠٠٠م)، النظام السياسي في الإسلام، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
١٧. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، (د.ت)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.
١٨. شريف القرشي، باقر، (١٩٨٧م)، النظام السياسي في الإسلام، دمشق: دار التعارف.
١٩. شريف، المستشار عمر، (١٩٩١م)، نظم الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية، بيروت: معهد الدراسات الإسلامية.
٢٠. شمس الدين، محمد مهدي، (١٩٥٤م)، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، بيروت: دار حمد للطباعة والنشر.
٢١. الشوكاني اليماني، محمد بن علي، (٤٢٠٠م)، السبيل الحجر المتدفق على حدائق الأزهار، بيروت: دار ابن حزم.
٢٢. الضحاك الشيباني، أبو يكر احمد بن عمرو بن ابي عاصم، (د.ت)، الآحاد والثنائي، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، بيروت: دار الدراية للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٣. الطبرسي، فضل بن حسن، (د.ت)، مجمع البيان في تفسير القرآن، بيروت: دار المعرفة.
٢٤. عبادي اللحجى، عبدالله بن سعيد محمد، (٢٠٠٥م)، منتهى السؤل على وسائل الوصول إلى شمائل الرسول(ص)، جدة: دار المنهاج.
٢٥. الغزالى، أبوحامد محمد، (د.ت)، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، عرّبه عن الفارسية إلى العربية أحد

- تلامذته، راجعه رامي خضر، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.
- . ٢٦ -----، (٢٠١٠م)، منهاج المتعلم، دمشق: دار التقوى.
- . ٢٧ قطب، محمد علي، (١٩٨٦م)، الدولة الإسلامية والحكومة الدينية، مصر: دار الوفاء.
- . ٢٨ الماوردي، أبوالحسن علي بن حبيب، (٢٠٠٦م)، الأحكام السلطانية، القاهرة: دار الحديث.
- . ٢٩ -----، (١٩٨٣م)، نصيحة الملوك، تحقيق: الشيخ خضر محمد خضر، القاهرة: مكتبة الفلاح.
- . ٣٠ -----، (١٩٩٧م)، درر السلوك في سياسة الملوك، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الرياض: دار الوطن.
- . ٣١ المجلسي، محمد باقر، (٤٠٣ق) بحار الأنوار الجامعة للدرر أخبار الأئمة الأطهار، بيروت: مؤسسة الوفاء.
- . ٣٢ محمدى ريشهرى، محمد والآخرون، (د.ت)، دانشنامه میران الحکمة، قم: مؤسسة دار الحديث.
- . ٣٣ مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، (د.ت)، المسند الصحيح المختصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقى، بيروت: دار إحياء التراث العربى.
- . ٣٤ المودودى، أبوالأعلى، (١٩٧٦م)، الحكومة الإسلامية، نقله إلى العربية أحمد ادريس، القاهرة، المختار الإسلامي للطباعة والنشر.
- . ٣٥ التنجي الجوادى، الشيخ محمد حسين، (١٣٦٢ق) جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، الطبعة السابعة، بيروت: دار إحياء التراث العربى.
- . ٣٦ النوري الطبرسى، حسين بن محمد تقى، (١٤٠٨ق)، مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، بيروت، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
- . ٣٧ ياسر سعدون، هدى، (٢٠١٧م)، الفكر الإداري عند الإمام علي عليه السلام، كربلاء المقدسة: مؤسسة نهج البلاغة.

## References and Sources

1. The Holy Quran.
2. *Nahj al-Balagha* (Peak of Eloquence).

3. Ibn Babawayh, Muhammad ibn Ali. (1992). *Man, La Yahduruhu al-Faqih* (He Who Has No Jurist Present). Edited by Ali Akbar al-Ghaffari, 2nd ed. Qom: Islamic Publications Office of the Seminary Teachers' Society.
4. Ibn Taymiyyah, Taqi al-Din. (1966). *Al-Siyasah al-Shar'iyyah fi Islah al-Ra'i wa al-Ra'iyyah* (Sharia Politics in Reforming the Ruler and the Subjects). Cairo: Dar al-Kitab al-Arabi.
5. Ibn Hajar al-Asqalani, Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali. (1971). *Lisan al-Mizan* (The Tongue of the Scale), 2nd ed. Beirut: Al-A'lami Foundation for Publications.
6. Ibn Hazm al-Andalusi, Abu Muhammad Ali ibn Ahmad. (n.d.). *Al-Fasl fi al-Milal wa al-Ahwa' wa al-Nihal* (The Decisive Word on Sects, Heterodoxies, and Denominations). Cairo: Al-Khanji Library.
7. Ibn Hayyun, Nu'man ibn Muhammad. (1963). *Da'a'im al-Islam wa Dhikr al-Halal wa al-Haram wa al-Qadaya wa al-Ahkam* (The Pillars of Islam and the Mention of the Permissible and the Forbidden, and Judicial Rulings). Qom: Ahl al-Bayt (AS) Foundation for Reviving Heritage.
8. Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukarram ibn Ali. (1984). *Mukhtasar Tarikh Dimashq li Ibn Asakir* (Abridged History of Damascus by Ibn Asakir). Damascus: Dar al-Fikr for Printing, Distribution, and Publishing.
9. Al-Amidi, Abd al-Wahid ibn Muhammad. (1989). *Ghurar al-Hikam wa Durar al-Kalim* (Exalted Aphorisms and Pearls of Speech), 2nd ed. Qom: Dar al-Kitab al-Islami.
10. Khomeini, Ruhollah. (2011). *Al-Hukuma al-Islamiyyah fi Fikr al-Imam al-Khomeini* (Islamic Government in the Thought of Imam Khomeini). Beirut: Noon Center for Writing and Translation.
11. Al-Darimi, Abu Muhammad Abdallah ibn Abd al-Rahman. (2013). *Musnad al-Darimi al-Ma'ruf bi Sunan al-Darimi* (The Musnad of al-Darimi, Known as Sunan al-Darimi). Edited by Nabil Hashim al-Ghumari. Beirut: Dar al-Basha'ir.
12. Al-Dumayji, Abdullah ibn Umar ibn Sulayman. (1987). *Al-Imamah al-Uzma 'ind Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah* (The Great Imamate According to Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah), 2nd ed. Riyadh: Dar Tayyibah.
13. Al-Rubai'i, Sheikh Sajjad. (2017). *Al-Idarah wa Nizam al-Hukm fi 'Ahd al-Imam Ali li Malik al-Ashtar* (Administration and Governance System in the Era of Imam Ali for Malik al-Ashtar). Holy Karbala: Nahj al-Balaghah Foundation.
14. Al-Zamakhshari, Jar Allah. (1986). *Al-Kashshaf 'an Haqa'iq Ghawamid al-Tanzil* (The Unveiler of the Hidden Realities of Revelation), 3rd ed. Beirut: Dar al-Kitab al-Arabi.
15. Salim, Rahim Muhammad. (2007). *Al-Itijahat al-Fikriyyah 'ind al-Imam Ali (AS)* (Intellectual Trends in the Thought of Imam Ali (AS)). Baghdad: Al-Shahidayn al-Sadrain Center for Studies and Research.

16. Al-Samarrai, Nu'man Abd al-Razzaq. (2000). *Al-Nizam al-Siyasi fi al-Islam* (The Political System in Islam). Riyadh: King Fahd National Library.
17. Al-Sijistani, Abu Dawud Sulayman ibn al-Ash'ath. (n.d.). *Sunan Abi Dawud* (The Hadith Collection of Abu Dawud). Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. Beirut: The Modern Library.
18. Sharif al-Qurashi, Baqir. (1987). *Al-Nizam al-Siyasi fi al-Islam* (The Political System in Islam). Damascus: Dar al-Ta'aruf.
19. Sharif, Counselor Omar. (1991). *Nuzum al-Hukm wa al-Idarah fi al-Dawlah al-Islamiyyah* (Governance and Administrative Systems in the Islamic State). Beirut: Institute of Islamic Studies.
20. Shams al-Din, Muhammad Mahdi. (1954). *Nizam al-Hukm wa al-Idarah fi al-Islam* (The System of Governance and Administration in Islam). Beirut: Dar Hamad for Printing and Publishing.
21. Al-Shawkani al-Yamani, Muhammad ibn Ali. (2004). *Al-Sayl al-Jarrar al-Mutadaffiq 'ala Hada'iq al-Azhar* (The Torrential Flood Over the Gardens of Flowers). Beirut: Dar Ibn Hazm.
22. Al-Dhahhak al-Shaybani, Abu Bakr Ahmad ibn Amr ibn Abi 'Asim. (n.d.). *Al-Ahad wa al-Mathani* (Singular and Repeated Narrations). Edited by Basim Faisal Ahmad al-Jawabirah. Beirut: Dar al-Dirayah for Printing, Publishing, and Distribution.
23. Al-Tabarsi, Fadl ibn Hasan. (n.d.). *Majma' al-Bayan fi Tafsir al-Quran* (The Gathering of Clarifications in Quranic Exegesis). Beirut: Dar al-Ma'rifah.
24. Al-Lahji, Abdullah ibn Sa'id Muhammad. (2005). *Muntaha al-Su'l 'ala Wasail al-Wusul ila Shama'il al-Rasul (S)* (The Ultimate Quest on the Means to Attain the Virtues of the Prophet (S)). Jeddah: Dar al-Minhaj.
25. Al-Ghazali, Abu Hamid Muhammad. (n.d.). *Al-Tibr al-Masbuk fi Nasihat al-Muluk* (The Cast Gold in Advising Kings). Translated from Persian to Arabic by one of his students, reviewed by Rami Khidr. Cairo: Al-Azhar Colleges Library.
- 26.———. (2010). *Minha al-Muta'allim* (The Path of the Learner). Damascus: Dar al-Taqwa.
27. Qutb, Muhammad Ali. (1986). *Al-Dawlah al-Islamiyyah wa al-Hukuma al-Diniyyah* (The Islamic State and Religious Government). Egypt: Dar al-Wafa.
28. Al-Mawardi, Abu al-Hasan Ali ibn Habib. (2006). *Al-Ahkam al-Sultaniyyah* (The Ordinances of Government). Cairo: Dar al-Hadith.
- 29.———. (1983). *Nasihat al-Muluk* (Advice to Kings). Edited by Sheikh Khidr Muhammad Khidr. Cairo: Al-Falah Library.
- 30.———. (1997). *Durar al-Suluk fi Siyasat al-Muluk* (Pearls of Conduct in the Politics of Kings). Edited by Fuad Abd al-Mun'im Ahmad. Riyadh: Dar al-Watan.

31. Al-Majlisi, Muhammad Baqir. (1983). *Bihar al-Anwar al-Jami'ah li Durar Akhbar al-A'imma al-Athar* (Oceans of Lights: A Comprehensive Collection of the Pearls of Narrations from the Pure Imams). Beirut: Al-Wafa Foundation.
32. Mohammadi Rey Shahri, Muhammad, et al. (n.d.). *Danishnameh Mizan al-Hikmah* (Encyclopedia of the Scale of Wisdom). Qom: Dar al-Hadith Foundation.
33. Muslim, Muslim ibn al-Hajjaj al-Qushayri. (n.d.). *Al-Musnad al-Sahih al-Mukhtasar* (The Abridged Authentic Musnad). Edited by Muhammad Fuad Abd al-Baqi. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi.
34. Al-Mawdudi, Abul A'la. (1976). *Al-Hukuma al-Islamiyyah* (Islamic Government). Translated into Arabic by Ahmad Idris. Cairo: Al-Mukhtar al-Islami for Printing and Publishing.
35. Al-Najafi al-Jawahiri, Sheikh Muhammad Hussein. (1943). *Jawahir al-Kalam fi Sharh Shara'i al-Islam* (Jewels of Speech in the Explanation of Islamic Laws), 7th ed. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi.
36. Al-Nuri al-Tabarsi, Hussein ibn Muhammad Taqi. (1987). *Mustadrak al-Wasa'il wa Mustanbat al-Masa'il* (The Supplement to the Means and the Derivation of Issues). Beirut: Ahl al-Bayt (AS) Foundation for Reviving Heritage.
37. Yasir Sa'dun, Huda. (2017). *Al-Fikr al-Idari 'ind al-Imam Ali (AS)* (Administrative Thought in the Perspective of Imam Ali (AS)). Holy Karbala: Nahj al-Balagha Foundation.

## A comparative study of the views of Imam Ali (a.s.) and Abu Hamid Ghazali on the conditions and requirements of the ruler

Somayeh Salmanian<sup>1</sup>

Assistant Professor, Department of Theology, Faculty of Humanities, Bu-Ali Sina University, Hamedan, Iran

Received date: 11/3/1403

Accepted date: 9/8/1403

### Abstract

The establishment of an Islamic government and a just, righteous system is a fundamental concept in Islamic political thought that has long interested Muslim thinkers. They have defined the duties of both rulers and subjects so that, through the application of Islamic law, society can flourish and progress. This study examines the functions and duties of the ruler according to the views of Imam Ali (PBUH) and Abu Hamid al-Ghazali and seeks to understand the conditions and requirements for achieving the desired Islamic government in their view. Accordingly, the study addresses the following research question: What are the similarities regarding the conditions and requirements of the ruler between Imam Ali (PBUH) as an infallible Imam and Caliph of Muslims and Abu Hamid al-Ghazali as one of the prominent and influential figures in the Islamic world? Through it, we tried to identify the common cognitive and intellectual tributaries they share in their position on the ruler and his duties, and to clarify the most important solutions proposed in their intellectual system that limit tyranny and arrogance, and lead to the establishment of an ideal Islamic government. The nature of the research imposed the choice of the analytical inductive approach, in addition to the comparative approach to address the research problem. One of the most prominent results reached was that both of them devoted a large space of their thought to researching the duties borne by the ruler and his workers, and that the Islamic ruler, in order to establish a just system based on Islamic teachings, must adhere to conditions and requirements that can be divided into conditions that must be met by the ruler and conditions that must be

<sup>1</sup>. Corresponding Author's Email: s.salmanian@basu.ac.ir

avoided by him. If the ruler adheres to these conditions and requirements, he also has rights that people must respect and help him carry out his duties and achieve his goals. As for their intellectual and cognitive tributaries, both of them have been satisfied with the water of the Holy Qur'an and have drunk from the spring of the Noble Prophetic Sunnah.

**Keywords:** Conditions of the ruler, duties of the ruler, political thought, Imam Ali (PBUH), Abu Hamid al-Ghazali.

## بررسی تطبیقی دیدگاه امام علی (ع) و ابوحامد غزالی در مورد شرایط و الزامات حاکم

سمیه سلمانیان<sup>۱</sup>

استادیار گروه الهیات، دانشکده علوم انسانی، دانشگاه بوعلی سینا، همدان، ایران

تاریخ پذیرش: ۱۴۰۳/۸/۹

تاریخ دریافت: ۱۴۰۳/۳/۱۱

### چکیده

برپایی حکومت اسلامی و نظام عدالت محور، یکی از مفاهیم اساسی در اندیشه سیاسی اسلام است که از دیرباز مورد توجه اندیشمندان مسلمان بوده و برای حاکمان و مردم وظایفی را مشخص کرده‌اند تا در سایه آن و با اجرای احکام و اصول شریعت اسلامی بتوان زمینه رشد و شکوفایی جامعه را فراهم آورد. این پژوهش با هدف بررسی وظایف حاکم از دیدگاه امام علی (ع) و ابوحامد غزالی و شناخت شرایط و الزامات دستیابی به حکومت مطلوب اسلامی از دیدگاه آنها انجام شده و در پی پاسخ به این پرسش اساسی است که چه شباهت‌هایی از نظر شرایط و الزامات حاکم بین امام علی (ع) به عنوان امام معصوم و خلیفه مسلمین و غزالی به عنوان یکی از شخصیت‌های برجسته و تأثیرگذار جهان اسلام وجود دارد. از این رهگذر کوشش شد سرچشمه‌های مشترک فکری آنها در مورد حاکم و وظایف او شناسایی و مهم‌ترین راه حل‌های آنها برای مهار استبداد و خودرأی حاکم و برپایی حکومت ایده‌آل اسلامی تبیین شود. روش پژوهش استقرایی تحلیلی، با رویکرد تطبیقی است و برآیند پژوهش نشان داد که امام علی (ع) و غزالی بخش وسیعی از اندیشه خود را به تبیین وظایف حاکم و کارگزارانش اختصاص داده‌اند و حاکم اسلامی برای ایجاد یک نظام عادلانه مبتنی بر تعالیم اسلامی، باید به شرایط و الزاماتی پایبند باشد که می‌توان آن را به شرایطی که حاکم باید آن را احراز کند و شرایطی که باید از آنها اجتناب کند، تقسیم کرد. اگر حاکم به این شرایط و الزامات پایبند باشد، حقوقی بر عهده مردم دارد که باید آن را رعایت کنند و او را در انجام وظایف و رسیدن به اهدافش باری رسانند. آبخشور فکری و معرفتی آن دو نیز قرآن کریم و سنت نبوی بوده است.

**واژگان کلیدی:** شرایط حاکم، وظایف حاکم، اندیشه سیاسی، امام علی (ع)، ابوحامد غزالی

Email: s.salmalian@basu.ac.ir

<sup>۱</sup>. نویسنده مسئول: